On Research Center
for Scientific Research
& Consultations

مركز أون ريسيرش
للبحوث العلمية والاستشارات

المؤشر الاقتصادي

نشرة اقتصادية شهرية تصدر عن وحدة الدراسات الاقتصادية
بمركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

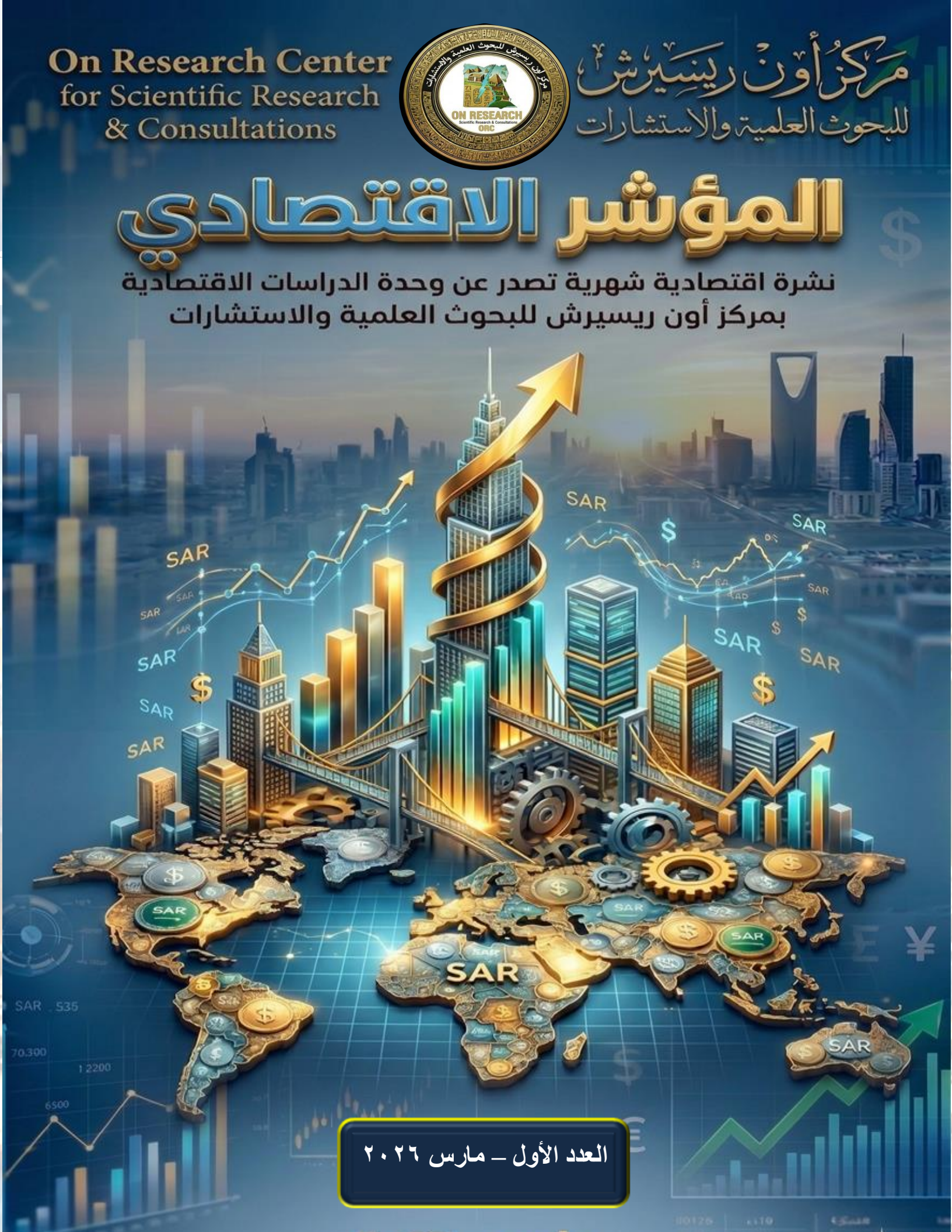

العدد الأول – مارس ٢٠٢٦

المؤشر الاقتصادي

وهو نشرة شهرية خاصة بأداء الاقتصاد الدولي

تقدم قراءة تحليلية في أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي ومصر (تُعنى النشرة بالتقييم والتحليل القطاعي لفهم ديناميكيات الأسواق ودرجة تأثر قطاعات الطاقة، والتجارة، والأمن الغذائي، والقطاع المالي، والطيران.

تصدر عن وحدة الدراسات الاقتصادية بمركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

الناشر

مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات - القاهرة – جمهورية مصر العربية

حقوق النشر والطبع محفوظة

On Research Center for Scientific Research & Consultations

Cairo, Arab Republic of Egypt

Copyright © All rights reserved

Web: https://onresearch.org/

Email: info@onresearch.org

مارس ٢٠٢٦

إشراف وتحرير

د. هبة محمد خوي محمد

رئيس الوحدة الاقتصادية بمركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي الكندي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة الجامعة الكندية جمهورية مصر العربية

تدقيق لغوى

(أ - أحمد شعبان)

تصميم فني

د فاطمة مصطفى

فريق الإعداد

- ✓ د.زياد أيوب عريس - أكاديمي ومستشار اقتصادي خبير في شؤون الطاقة - سوريا.
- ✓ د.رفعت عامر- أكاديمي وباحث في الاقتصاد السياسي ومستشار مركز أون ريسيرش للبحوث والاستشارات – سوريا .
- ✓ د. أحمد سعيد حامد - دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال مشرف على أسواق الوصول، مبنى الركاب 3 مدرس إدارة الأعمال بكلية الإدارة، جامعة مسار- مصر.
- ✓ د. حازم حسانين محمد - أستاذ الاقتصاد المُساعد -الجامعة الأمريكية المفتوحة بعدن، اليمن - مصر.
- ✓ الباحثة/ هند حمدان إمبابي - باحث في الاستثمار والتمويل الدولي - مصر.
- ✓ د. هبة محمد خيري محمد - دكتور الاقتصاد بالمعهد العالي الكندي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة - مصر.
- ✓ الباحثة/ نورهان محمد - باحث اقتصادي - مصر.
- ✓ الباحث/ معمر السليمان - باحث اقتصادي - المملكة العربية السعودية.
- ✓ الباحث/ خالد فواز - باحث اقتصادي والمحاضر في المعاهد الخاصة- مصر.

– المقدمة العامة للنشرة – مارس ٢٠٢٦ :

تركز النشرة الاقتصادية لشهر مارس 2026 على تأثير التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، الناجمة عن النزاع المتصاعد بين أمريكا وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى. ويعكس هذا الصراع حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي تسود المنطقة ، بالتزامن مع تأثيراته الكبيرة على الاقتصاد العالمي، لا سيما في مجالات الطاقة وسلاسل الإمداد الدولية.

وتكتسب النشرة أهمية إضافية في ضوء دور المنطقة الاستراتيجي الرئيسي في ضمان استقرار إمدادات النفط والغاز على المستوى العالمي. وتشير الإحصائيات الواردة في النشرة إلى ارتفاع مستويات الغموض الاقتصادي بفعل التذبذب الحاد في أسعار النفط وتجدد المخاطر الجيوسياسية.

وينعكس هذا الوضع الجديد على الاقتصاد الدولي بإعادة صياغة شكل حركة التجارة العالمية نتيجة للوصول المتزايد لتكاليف النقل، والشحن، والتأمين. كما يظهر أثر الصراعات على ارتفاع التضخم العالمي مع انتقال الضغط على الأسعار باتجاه القطاع الغذائي والسلع الأساسية.

وعلى الصعيد العربي، تعتبر الدول ذات الاقتصادات التي تعتمد بعلاقة وثيقة على الطاقة في مركز حلقة التأثير، حيث تستفيد الدول المنتجة للنفط من ارتفاع الأسعار، بينما تواجه الدول المستورة تحديات ناتجة عن مستويات عالية من التضخم. وتشكل تلك الصراعات ضغطاً إضافياً على أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي تؤثر سلباً على ثقة المستثمرين ببيئات الأعمال في المنطقة.

يزداد الضغط على القطاعات الأكثر هشاشة، مثل السياحة، بينما تصبح الممرات البحرية المُهمة، كقناة السويس ومضيق هرمز، ذات أهمية متعاظمة في إدارة مسارات التجارة العالمية. وقد يساهم تعطل حركة هذه الممرات في خلق خلل في سلاسل الإمداد وزيادة التكاليف التشغيلية على الصعيد الإقليمي والدولي.

أما علي مستوي الأسواق المالية العالمية، فإنها تعيش حالة متكررة من التقلبات مع بحث المستثمرين المستمر عن الملاذات الآمنة. وأوضحت النشرة أن العالم يواجه مجموعة معقدة من المخاطر تشمل زيادة الضغط التضخمي وتراجع النمو الاقتصادي.

وفي المقابل ، على المستوى العربي تبدو الاقتصادات التي تعول على الواردات، والتي لا ترتكز إلى الثروات النفطية، عُرضة لزيادة فاتورة الاستيراد مصحوبة بانخفاض عوائدها الخارجية. كما تشتد معاناة الاقتصادات ذات الهشاشة العالية نتيجة تفاقم البطالة وتراجع مستويات الدخل الفعلي.

ويبرز نموذج الاقتصاد المصري كمثال جوهري في هذا الإطار نظراً لاعتماده على مزيج متنوع من العوائد الخارجية التي تشمل الطاقة والسياحة. وتوضح النشرة مدى تأثر الاقتصاد المصري بالتغيرات في

أسعار الطاقة العالمية وما لذلك من تداعيات مباشرة على الموازنة العامة. كما يُلاحظ التأثير الواضح على إيرادات قناة السويس نتيجة لاضطرابات حركة الملاحة الدولية.

وتظهر التحليلات أن قطاع الطيران المدني يُعد من بين القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بهذه التطورات، إذ تؤدي زيادة كُلفة الوقود وتحولات مسارات الطيران إلى ارتفاع ملحوظ في التكاليف التشغيلية. وبالتزامن مع ذلك، تلقي الأزمة بظلالها على الطلب العالمي على السياحة وحركة السفر إلى المنطقة بشكل عام.

وتُشير النشرة إلى ضرورة مراجعة سياسات إدارة الأزمات الاقتصادية لتعزيز قدرة الاقتصادات الإقليمية على مواجهة الصدمات الخارجية.

وتؤكد النتائج أن الاستقرار الاقتصادي بات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الجيوسياسي. لذلك، أصبح من المهم أن تتوجه الاقتصادات نحو تطبيق استراتيجيات تسهم في تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على الموارد الخارجية. وتستنتج النشرة أن هذه التغيرات تشكل ملامح مرحلة انتقالية الكبرى داخل هيكل الاقتصاد على الصعيدين العالمي والإقليمي.

د. هبة محمد خيري محمد مرسي

الاقتصادات العربية في مواجهة منعكسات الفعل الأمريكي-الإسرائيلي على إيران مع اتساع نطاق الضربات

إعداد

د- **زياد أيوب عريس** أكاديمي ومستشار اقتصادي خبير في شؤون الطاقة.

بدايةً، التمني بالشفاء العاجل للجرحى والرحمة لمن فقدوا حياتهم في بلداننا نتيجة هذا التصعيد، والذي يؤكد الحاجة الملحة لبذل أقصى الجهود نحو الاستقرار والسلام الجماعي.

بسبب طبيعة ونطاق الضربات، علينا التمييز **بآثار الحرب** بين الآجال الزمنية:

- **أولاً. التأثيرات المباشرة أي قصيرة المدى (أيام لأسبوعين)** :بالفعل بدأت الاضطرابات الفورية من ارتفاع النفط والتعطيلات الأولية بالظهور منذ الدقائق الأولى، حيث تجاوزت أسعار النفط 75 دولاراً لبرميل برنت مع قفزات متتالية بالمشتقات مثل الديزل ووقود الطائرات، والآن بكل السلع، كون النفط يدخل في إنتاج 500 ألف منتج، الأمر الذي يضخم تباعاً تكاليف الإنتاج لأكثر من 500 ألف سلعة (مثل الأسمدة والبلاستيك والكيماويات المشتقة من البتروكيماويات)، ويضرب سلاسل إنتاج الأغذية والتصنيع والزراعة، وبالتالي استمرار الارتفاع بمجمل السلع والخدمات.

وتبرز تلك التأثيرات في النقاط التالية :أ -**الطاقة والإنتاج** :للوهلة الأولى زادت عوائد التصدير لكل دول الخليج (السعودية والإمارات والكويت وقطر) لكن بعد تقطع طرق الإمداد، أصبحت تعاني من سلبيات مخاطر ترحيل النفط والغاز عبر المضائق وارتفاع كلف التأمين وإعادة التأمين .كما المستوردون (مثل الأردن ولبنان والمغرب وتونس وسورية واليمن والسودان) حيث يواجهون ارتفاعاً ليس فقط في أسعار الوقود بل سلع أساسية

مستوردة مع تعثر الإنتاج الصناعي (أسمنت وغذاء ومنسوجات) نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد وتعثر النقل البري والبحري والجوي. ومصر والجزائر مثلاً تجمعان المكاسب من صادرات النفط/الغاز مع الخسائر مع ارتفاع سعر السلع المستوردة .ب -**النقل والشحن** :استمر انخفاض التجارة في البحر الأحمر والأبيض وبحر العرب، والمتزامن مع ارتفاع تكاليف الواردات من آسيا-أوروبا مع إلغاء شبه تام للرحلات الإقليمية (ككل دول الخليج وسورية والأردن)، الأمر الذي رفع جوهرياً تكاليف الشحن وعطل السياحة .ج -**التضخم والسلع** : نلاحظ انتقال التكاليف مع ارتفاع مؤشر الأسعار بنسب وسطية تقدر بـ 10%، حيث نشهد ارتفاعات مترابطة كارتفاع سعر الخبز أو الصناعات الغذائية نتيجة ارتفاع تكاليف النقل أو حوامل الطاقة الضرورية لسلاسل التصنيع، وبالتالي بروز التضخم في مجمل الاقتصادات العربية .د -**قطاع السياحة** :حيث تعطل هذا القطاع بشكل كامل في دول الخليج نتيجة توقف السياحة القادمة، وتضررت دول ولو بعيدة بسبب انقطاع السياحة من الخليج. بالمقابل نمت السياحة البينية في الدول العربية في إفريقيا خاصة مع إعادة توجيه السياح من الخليج ولبنان وتركيا باتجاه دول المغرب ومصر .هـ-**المصارف والاستثمارات والتأمين** :توقفت أسواق الخليج مع انخفاض شديد في التدفقات الأجنبية مع ارتفاع معدلات التأمين للشحن 20% لـ 50% بحسب مناطق العبور، مع ارتفاع كلف إعادة التأمين .و -**البطالة** :نلاحظ بدء ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض التحويلات المالية: حيث مع تباطؤ الإنتاج في مجمل دول المنطقة، فإن العمالة الوافدة ستواجه الأمرَّين: نقص سبل العيش وارتفاع التكاليف وخاصة من يعمل في قطاع البناء والسياحة؛ فقد تنخفض التحويلات بنسب 5-10% (مع خسارة 2-3 مليارات دولار شهرياً لمصر، مليار للأردن) .ز -**التأثيرات الصافية** :بالمقابل هناك الفائزون كروسيا المصدرة للنفط، والخاسرون مثل الأردن كمستورد كامل للنفط. وهناك دول تربح وتخسر كمصر بانخفاض رسوم قناة السويس -10%، لكن ارتفاع قيم صادرات الغاز، أو الجزائر المصدر للنفط والمستورد للقمح على سبيل المثال.

- **ثانيًا. التأثيرات متوسطة المدى (عدة أسابيع)** :إذا استمرت الضربات تصعيداً مع تعطيل المضائق، فسيتجاوز سعر النفط عتبة 90-110 دولارات (+20-30%)، مع إغلاق العديد من المصانع أو توقف سلاسل إنتاج عديدة نتيجة تضخم التكاليف 15-25% (مثل المنسوجات المصرية عبر صبغات آسيوية، الغذاء السعودي عبر حبوب مستوردة). وتتجلى أهم تلك التأثيرات فيما يلي :أ -**النقل والشحن** :قد نشهد حظراً جوياً كاملاً يعزل الاقتصادات العربية في منطقة الخليج مع انخفاض جوهري في التجارة البحرية والسكك الحديدية والطرق البرية .ب -**التضخم والسلع** :ستتوالى التأثيرات المترابطة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الوسيطة والمواد الأولية وكلف النقل بأشكاله المتعددة . ج -**المصارف والاستثمارات والتأمين** :سنشهد هروب رؤوس الأموال مع ضيق في السيولة المصرفية

وتضاعف معدلات إعادة التأمين .د -**العمالة والبطالة والتحويلات المالية** :بالتأكيد ستصبح مسألة البطالة ضاغطة بشكل كبير مع خروج مئات الآلاف عن العمل في حال توسع أمد الحرب. وسيزداد خطر الركود نتيجة انخفاض جوهري في الطلب والقدرة الشرائية، مما قد يقود لاضطرابات اجتماعية، لا بل تتفاقم مسائل الهجرة مع تحول البطالة إلى بطالة هيكلية.

الخاتمة وبالتحليل الأخير، لم تعد استراتيجيات تنويع مصادر الطاقة أو استعجال تنفيذ مشاريع التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الصنعي وتعزيز التعاون الإقليمي العربي خيارات من بين عدة خيارات، لا بل ثلاثة محاور أساسية لتعزيز مَنَعَة الاقتصادات العربية من الهبات الطارئة والمُخِلَّة بالأمن الاقتصادي والإنساني لشعوب المنطقة.

الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران وتداعياتها على اقتصاد الشرق الأوسط

(قراءة في الاقتصاد السياسي الدولي مع تركيز على الحالة السورية)

إعداد

د- **رفعت عامر** أكاديمي وباحث في الاقتصاد السياسي ومستشار مركز **أون** ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات.

مقدمة : من الخطأ النظر إلى الحرب الجارية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، على أنها مجرد مواجهة إقليمية عابرة. فهذه الحرب تجري في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية من حيث الموقع الجيوسياسي، ومصادر الطاقة، والممرات البحرية، والتشابكات الدولية. ولذلك فإن توصيفها الأدق هو أنها حرب ذات طابع دولي تدور في مسرح إقليمي، لا حرب إقليمية بالمعنى الضيق.

إن فهم التداعيات الاقتصادية لهذه الحرب يقتضي ربطها بالسياق الأوسع للنظام الدولي، وبالتحولات التي يشهدها منذ نهاية الحرب الباردة، حين انفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم، قبل أن تبدأ الصين بالصعود المتسارع اقتصاديًا وتكنولوجيًا، وتتقدم في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المتقدمة، وسلاسل التوريد، والمعادن النادرة ذات الأهمية الحاسمة للصناعات المستقبلية. وفي هذا السياق، لم يعد الشرق الأوسط مجرد خزان للطاقة، بل أصبح ساحةً مفتوحة لتصفية صراعات النفوذ الكبرى وإعادة ترتيب موازين القوة.

ومن هنا، فإن الحرب على إيران لا يمكن فصلها عن التنافس الأمريكي–الصيني، ولا عن الحضور الروسي في المنطقة، ولا عن الصراع على إعادة تشكيل النظام الدولي وتقسيم العمل العالمي من جديد. وعلى المستوى الإقليمي، فإن هذه الحرب تستهدف أيضًا إعادة هندسة موازين القوى في الشرق الأوسط، عبر تحجيم الدور الإيراني تمهيدًا لإعادة فرز الفاعلين الإقليميين الآخرين.

أولًا: الشرق الأوسط في قلب الصراع الدولي : تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهميتها الاستثنائية من كونها تمثل عقدة استراتيجية تجمع بين الطاقة والموقع والممرات البحرية. فالخليج العربي يحتوي على نسبة ضخمة من احتياطي النفط والغاز، كما أن مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، تشكل جميعها ممرات حيوية لحركة النفط والغاز والسلع والمواد الغذائية والأسمدة والتجارة العالمية عمومًا.

وفي هذا السياق، تشكل إيران نقطة ارتكاز خاصة، ليس فقط بوصفها قوة إقليمية، بل أيضًا بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالمشروعات الاقتصادية الدولية الكبرى، وفي مقدمتها مبادرة الحزام والطريق الصينية. ولذلك فإن استهداف إيران أو تحجيم دورها ليس قرارًا عسكريًا صرفًا، بل هو جزء من صراع أوسع على خطوط التجارة والطاقة والنفوذ العالمي.

لقد أصبح الشرق الأوسط، بفعل هشاشته البنيوية، ساحة رخوة تستقطب التدخلات الدولية. والطبيعة، كما يقال، تكره الفراغ. وكلما ضعفت المنظومات الإقليمية المحلية، تمددت القوى الكبرى لملء الفراغ وحسم الصراعات على أرض المنطقة وعلى حساب شعوبها واقتصاداتها.

ثانيًا: كيف سيتأثر اقتصاد دول المنطقة بالحرب :

تنعكس الحرب الجارية على اقتصاد الشرق الأوسط عبر ثلاث قنوات رئيسية مترابطة: الطاقة، والتجارة، والأسواق المالية.

1-صدمة الطاقة العالمية : الشرق الأوسط هو القلب النابض لأسواق الطاقة العالمية، وأي اضطراب فيه ينعكس فورًا على أسعار النفط والغاز. فإذا تعرض مضيق هرمز لأي تعطيل أو تهديد جدي، فإن ذلك يعني صدمة مباشرة في الإمدادات العالمية، وارتفاعًا كبيرًا في الأسعار.

ومشكلة النفط لا تكمن في كونه مجرد وقود للسيارات، بل في كونه مادة تدخل في معظم مفاصل الاقتصاد الحديث. فهو أساسي في النقل البحري والبري والجوي، وفي تشغيل المصانع، وفي إنتاج الكهرباء في بعض الدول، وفي الزراعة من خلال الأسمدة والآلات، وفي الصناعات البلاستيكية والكيماوية. ولذلك فإن ارتفاعه يرفع تلقائيًا تكاليف الإنتاج والنقل والشحن، ثم تنتقل هذه الزيادة إلى أسعار الغذاء والسلع الاستهلاكية والخدمات.

وهنا تبدأ الحلقة الاقتصادية الأوسع: يرتفع التضخم، فتتجه البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمحاولة كبح الطلب، ما يؤدي بدوره إلى زيادة كلفة القروض، وتراجع الاستثمار، وتباطؤ النمو الاقتصادي. أي أن الحرب لا تنتج فقط أزمة عسكرية، بل قد تتحول إلى أزمة تضخمية-ركودية في المنطقة والعالم.

2-اضطراب التجارة العالمية :أي حرب واسعة في الشرق الأوسط ستؤدي إلى ارتباك كبير في حركة التجارة الدولية، خصوصًا إذا طالت الممرات البحرية الأساسية. فمرور نسبة كبيرة من النفط والغاز والمواد الخام والسلع عبر مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس يجعل هذه المنطقة شريانًا تجاريًا عالميًا لا غنى عنه.

وتكمن خطورة ذلك في أن الاقتصادات الآسيوية الكبرى، وعلى رأسها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، تعتمد بشكل كبير على الإمدادات القادمة عبر هذه المسارات. وبالتالي فإن أي تعطيل فيها سيؤدي أولًا إلى صدمة في الاقتصاد الآسيوي، قبل أن تمتد آثاره إلى أوروبا وباقي الاقتصاد العالمي.

كما أن ارتفاع تكاليف التأمين والشحن البحري سيزيد من كلفة الواردات والصادرات في المنطقة، ويضغط على الاقتصادات المعتمدة على التجارة الخارجية، ويضعف مناخ الاستثمار ويعزز حالة التردد لدى رؤوس الأموال.

3-تقلب الأسواق المالية :الحروب الكبرى تخلق دائمًا حالة من عدم اليقين، وهذا ينعكس فورًا على الأسواق المالية. ففي مثل هذه الأزمات يرتفع الطلب على الذهب والدولار باعتبارهما ملاذين آمنين، بينما تتعرض أسواق الأسهم والعملات الرقمية لتقلبات حادة.

وهذا لا يعني فقط خسائر مالية في الأسواق، بل يعني أيضًا هروبًا محتملاً لرؤوس الأموال من البيئات الهشة، وتراجعًا في شهية الاستثمار، وارتفاعًا في كلفة التمويل، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة على اقتصادات المنطقة، خصوصًا تلك التي تعتمد على التمويل الخارجي أو على تدفقات استثمارية غير مستقرة.

ثالثًا: دول المنطقة بين الرابحين والخاسرين :

قد يبدو للوهلة الأولى أن الدول النفطية في الخليج ستكون مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، لكن هذا الاستنتاج يبقى ناقصًا. فارتفاع الأسعار قد يرفع الإيرادات على المدى القصير، لكنه يترافق مع مخاطر ثقيلة:

تهديد للبنية التحتية، وارتفاع كلفة التأمين، وتراجع جاذبية الاستثمار، وتزايد الإنفاق الأمني والعسكري، وعدم اليقين في الأسواق.

أما الدول غير النفطية أو الأكثر هشاشة، فإنها ستكون المتضرر الأكبر. فهي ستدفع ثمن ارتفاع الطاقة، وتباطؤ التجارة، وتراجع الاستثمارات، وانخفاض القدرة الشرائية، وربما زيادة البطالة والفقر. وبكلمات أخرى، فإن الحرب تعمق الفجوة داخل الإقليم بين اقتصادات تستطيع امتصاص الصدمة نسبيًا، وأخرى قد تنهار تحت وطأتها.

رابعًا: سوريا الحلقة الأضعف في المنطقة:

إذا كانت الحرب ستؤثر في اقتصادات المنطقة كلها، فإن الاقتصاد السوري يبدو الأكثر هشاشة والأشد تعرضًا للضرر. فالسوق السورية تعاني أصلًا من ضعف بنيوي عميق، وتآكل في الإنتاج، وانكماش في فرص العمل، واتساع رقعة الفقر، واعتماد كبير على الخارج في الاستيراد والتحويلات والتمويل غير المباشر.

1-ارتفاع أسعار الطاقة والسلع :أي ارتفاع في أسعار النفط العالمية سينعكس فورًا على أسعار الوقود والنقل والغذاء داخل سوريا. وبما أن الاقتصاد السوري يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات، فإن هذه الزيادة ستنتقل بسرعة إلى الأسعار المحلية، ما يعني موجة جديدة من التضخم تضرب مجتمعًا يعاني أصلًا من ضعف القدرة الشرائية.

2- تراجع الاستثمارات والتحويلات :تعتمد السردية الاقتصادية الرسمية في سوريا إلى حد كبير على الأمل في تدفق استثمارات خارجية مستقبلية، وخاصة من دول الخليج. لكن الحرب الإقليمية، إذا طالت واتسعت، قد تدفع هذه الدول إلى إعادة ترتيب أولوياتها، وتوجيه مواردها إلى الداخل، وتجميد أو تأجيل استثماراتها الخارجية. وهذا يعني أن سوريا قد تفقد أحد أهم مصادر التمويل المحتملة لإعادة الإعمار .كما أن الضرر الذي قد يصيب اقتصادات الخليج سينعكس أيضًا على أوضاع السوريين العاملين هناك، سواء من حيث فرص العمل أو الرواتب أو القدرة على إرسال التحويلات. وهذا أمر شديد الخطورة في اقتصاد يعتمد جزء كبير من سيولته على التحويلات والمساعدات والدعم الخارجي.

3-الضغط على سعر الصرف :في أجواء الحرب، يزداد الطلب على الدولار، وتضعف العملات المحلية. وفي الحالة السورية، سيكون هذا الضغط مضاعفًا بسبب هشاشة الاقتصاد وارتفاع الاعتماد على الواردات.

والنتيجة المتوقعة هي تراجع إضافي في قيمة الليرة السورية، وارتفاع جديد في أسعار السلع المستوردة، واتساع دائرة التضخم.

4 -المخاطر الاجتماعية :كل صدمة اقتصادية في سوريا تتحول بسرعة إلى صدمة اجتماعية. فارتفاع الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية، وتراجع فرص العمل، كلها عوامل تدفع إلى زيادة الفقر والاحتقان الاجتماعي. وفي ظل اقتصاد ضعيف ومؤسسات محدودة الفاعلية، فإن أي ضغط إضافي قد يؤدي إلى توترات أشد، وإلى تآكل أكبر في الاستقرار المجتمعي.

في أوقات الأزمات الحادة، لا يمكن فصل القضايا اليومية عن القضايا الاستراتيجية، فالكهرباء، والأسعار، والوقود، والدخل، ليست مجرد تفاصيل خدمية، بل هي أساس الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولذلك فإن الخطاب الذي يركز على الأهداف الكبرى من دون معالجة المعاناة اليومية يبدو أقرب إلى التمويه أو تأجيل الاستحقاقات، لا إلى إدارة الأزمة.

إن أي سلطة في مرحلة انتقالية أو في ظرف اقتصادي قاسٍ تحتاج إلى توازن دقيق بين التخطيط بعيد المدى والاستجابة الفورية لحاجات الناس. أما تجاهل الشكاوى اليومية بحجة الانشغال بالمشاريع الاستراتيجية أو إعادة الإعمار، فهو يفاقم فقدان الثقة بين الدولة والمجتمع، ويزيد من الاحتقان، ويؤسس لاضطرابات أعمق.

ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في امتلاك خطاب استراتيجي، بل في تحويله إلى سياسات ملموسة تخفف الضغط عن الناس وتحفظ الحد الأدنى من العدالة الاقتصادية والكرامة الاجتماعية.

خاتمـة:

تكشف الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران عن لحظة مفصلية في النظام الدولي، حيث لم تعد الجغرافيا السياسية منفصلة عن الاقتصاد، ولم تعد الحروب تُقاس فقط بالخرائط العسكرية، بل أيضًا بقدرتها على إعادة تشكيل أسواق الطاقة، والتجارة، والتمويل، والاستقرار الاجتماعي.

وفي الشرق الأوسط، ستتفاوت القدرة على امتصاص الصدمة بين دولة وأخرى، لكن المؤكد أن الاقتصادات الهشة ستكون الأكثر تعرضًا للضرر. وفي مقدمة هذه الاقتصادات تأتي سوريا، التي تدخل هذه المرحلة من موقع الضعف البنيوي، والاعتماد على الخارج، واتساع الفقر، وتراجع الثقة بالمؤسسات.

لذلك، فإن أثر هذه الحرب على سوريا لن يقتصر على المؤشرات الاقتصادية الكلية، بل سيمس الحياة اليومية مباشرة: في الخبز، والنقل، والرواتب، وفرص العمل، وسعر الصرف، والاستقرار الاجتماعي.

ومن هنا، فإن السؤال الأهم لم يعد فقط: كيف ستتأثر المنطقة؟ بل: من سيدفع الكلفة الأكبر؟ ويبدو أن سوريا، مرة أخرى، مرشحة لأن تكون من أكثر الأطراف دفعًا للثمن.

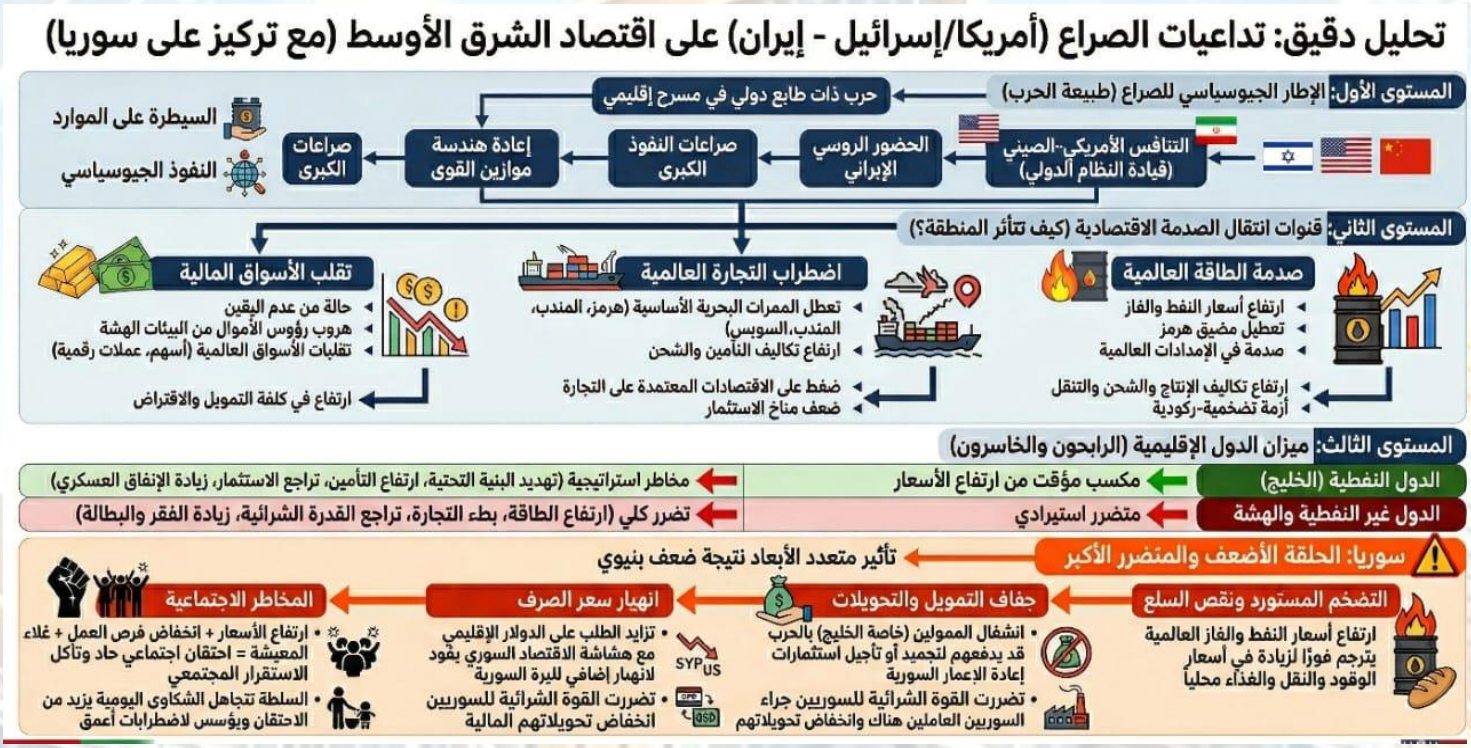

العو اقب الاقتصادية للحرب الصهيو-أمريكية على إيران و انعكاساتها على البلدان العربية:

بالتركيز على مصر

إعداد

الدكتور/ حازم حسانين محمد :أستاذ الاقتصاد المُساعد - الجامعة الأمريكية المفتوحة بعدن، اليمن.

الباحثة/ هند حمدان إمبابي :باحث في الاستثمار والتمويل الدولي.

مقدمة :في 28 فبراير 2026، اندلعت مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من جهة وإيران من جهة أخرى، لتدخل منطقة الخليج العربي في واحدة من أكثر مراحلها تعقيداً منذ عقود.

وعلى ضوء أن الهيمنة الأمريكية على مفاصل وموارد الاقتصاد العالمي ليست نهجاً جديداً، وأنها استمرار لعقود طويلة خلت من الحروب للسيطرة على الممرات والموارد، فإن الحرب الصهيو-أمريكية على إيران تظل واحدة من أهم الصراعات الجديدة ذات الطابع المختلف والمركب في ذات الوقت. ولذلك فإنه من المحتمل أن يُحدث الصراع الإيراني مجموعة واسعة من التأثيرات المتوقعة، بدءًا من زيادة مستوى عدم اليقين والاضطراب في أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، وصولًا إلى تعطيل النمو الاقتصادي وزيادة التضخم في الولايات المتحدة ومناطق الصراع المجاورة.

ولأن هذه الحرب لم تكن وليدة اللحظة، بل جاءت تتويجاً لصراع اقتصادي وسياسي متراكم، انعكس سريعاً على أسواق الطاقة والمال العالمية .تهدف هذه المقالة إلى تحليل التداعيات الاقتصادية لهذه الحرب من منظور قطري، مع التركيز على انعكاساتها على البلدان العربية عامة ومصر خاصة، مدعومة ببيانات اقتصادية ومؤشرات حديثة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية الكامنة والظاهرة للصراع الصهيو-أمريكي - الإيراني :

لا يمكن فهم التصعيد العسكري بين واشنطن وتل أبيب من جهة وطهران من جهة أخرى بمعزل عن الخلفيات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية العميقة التي شكلت بيئة خصبة للصراع تارة على الأفكار وأخرى على الموارد. فقد مثلت العقوبات الأمريكية المكثفة أداة ضغط رئيسة، حيث وصل معدل التعريفة الجمركية الفعال

على الواردات الصينية إلى 49% بحلول يناير 2026، في إطار سياسات حمائية موسعة أعادت تشكيل سلاسل التوريد العالمية.

كما فرضت الولايات المتحدة قيوداً مشددة على قطاع الطاقة الإيراني، ما أدى إلى تراجع حاد في قيمة الريال الإيراني الذي فقد نحو 40% من قيمته منذ حرب الأيام الاثني عشر في يونيو 2025، وصولاً إلى مستوى قياسي بلغ 1.5 مليون ريال مقابل الدولار في ديسمبر من العام نفسه.

تشير التقديرات إلى أن اقتصاد إيران كان يعاني من انكماش متوقع بنسبة 1.7% في عام 2025 و2.8% في عام 2026، وفقاً للبنك الدولي (تقرير البنك الدولي حول اقتصادات الشرق الأوسط، يناير 2026). كما بلغ التضخم 48.6% في أكتوبر 2025، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 72% على أساس سنوي. وتعكس هذه الأرقام واقع اقتصاد "مريض" أو بالأحرى هش، مما ساهم في تأجيج الاحتجاجات الداخلية، وفي الوقت نفسه جعل إيران تبدو كهدف استراتيجي قابل للضغط.

وعلى الجانب الأمريكي، شكلت السياسات التجارية الحمائية عنصراً مركزياً في استراتيجية الإدارة الأمريكية، حيث تم فرض تعريفة أساسية عالمية بنسبة 10%، إلى جانب تحفيزات مالية ضخمة عبر حزمة "One Big Beautiful Bill" التي بلغت قيمتها نحو 150 مليار دولار سنوياً.

وفي ظل هذه البيئة، أصبحت السيطرة على مسارات الطاقة وتأمين سلاسل التوريد أولوية قصوى، خاصة مع تصاعد التوترات في مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط والغاز الطبيعي العالمية.

وعليه، تنقسم الأسباب الاقتصادية للصراع (الأمريكي/الإسرائيلي - الإيراني) إلى دوافع استراتيجية تتعلق بالسيطرة على الموارد، وأخرى تتعلق بحماية النظام المالي العالمي، ويمكن تفصيلها في النقاط التالية:

1-الصراع على الريادة الإقليمية وسوق الطاقة وضمان عدم تحول إيران لفاعل دولي بارز :فإيران تمتلك ثالث أكبر احتياطي مؤكد من النفط وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي عالمياً. ومن ثم فإن كسر الاحتكار الجيوسياسي، حيث تسعى القوى الغربية إلى ضمان عدم تحول إيران إلى "شرطي طاقة" في المنطقة، حيث إن نفوذ إيران في مضيق هرمز يمنحها القدرة على التحكم في مرور نحو 20% من استهلاك النفط العالمي. كما أن التنافس على أسواق الغاز يعد سبباً مباشراً، حيث تمثل إيران منافساً محتملاً قوياً في سوق الغاز الطبيعي، خاصة تجاه القارة الأوروبية، وهو ما يتقاطع مع المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى التي تسعى للتحكم في خارطة إمدادات الطاقة الدولية.

2-التوجه شرقاً وكسر الهيمنة الدولارية (De-dollarization): حيث تُعد إيران أحد اللاعبين الأساسيين في التحالفات الاقتصادية الناشئة التي تسعى لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي. فمن خلال عضويتها في منظمة البريكس(BRICS) ، وتعاونها الوثيق مع الصين وروسيا، يمثل ذلك تهديداً "للهيمنة النقدية" الأمريكية، حيث تعتمد إيران نظام التبادل بالعملات المحلية للالتفاف على العقوبات .ناهيك عن انضمامها بمبادرة الحزام والطريق، التي يمثل فيها طريق الحرير الصيني لإيران موقعاً استراتيجياً يجعلها نقطة اتصال حيوية في مبادرة "الحزام والطريق"، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة تعزيزاً للنفوذ الاقتصادي الصيني على حساب المصالح الغربية.

3-الاقتصاد السياسي للبرنامج النووي والعقوبات :فعلى الرغم من أن إيران لعبت دوراً كبيراً في حماية المصالح الأمريكية في زمن الشاه رضا بهلوي (1953-1979)، وذلك من خلال موقعها الجيوسياسي ودورها الإقليمي .ومع حالة الاصطدام عقب ثورة 1979، ظهرت العديد من المعضلات المتضاربة التي واجهتها القوى العظمى، وأسباب تعاونها في نهاية المطاف بشأن البرنامج النووي الإيراني، وذلك على الرغم من أن أولى الأنشطة النووية الإيرانية بدأت في خمسينيات القرن الماضي في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، كجزء من مبادرة مدعومة من الولايات المتحدة لتعزيز الطاقة النووية المدنية في الدول الحليفة. وقد ساعدت الولايات المتحدة إيران في بناء أول مفاعل بحثي لها في جامعة طهران ضمن مبادرة "الذرة من أجل السلام". وكان الشاه يطمح إلى إنشاء شبكة من المفاعلات لتزويد المدن الإيرانية بالطاقة، إلى جانب تعزيز مكانة البلاد العلمية .ومع ذلك فقد انقسمت هذه القوى بين من طالبوا بتراجع كامل للبرنامج، ومن أيدوا فرض قيود فعّالة وقابلة للتحقق. ومن ثم بدت العقوبات الاقتصادية ليست مجرد وسيلة ضغط فحسب، بل هي أداة لإخراج الاقتصاد الإيراني من المنافسة .ورغم الأثر السلبي لها على القطاع الصناعي والتوظيف خاصة في إيران بحسب دراسة، فقد كان الاستبعاد من نظام "سويفت (SWIFT) "يهدف لعزل طهران مالياً ومنعها من جذب الاستثمارات الأجنبية الكبرى التي قد تحولها إلى قوة صناعية وتكنولوجية إقليمية. كما أن منع نقل التكنولوجيا إليها يظل أحد أهداف الصراع بغية حرمانها من امتلاك تكنولوجيا متقدمة (سواء نووية أو رقمية) يمكن أن تمنحها ميزة تنافسية في الصناعات الثقيلة والدقيقة. ومن ثم فإن وجود نظام بديل لنظام التحويلات المالية سويفت يظل أمراً مرغوباً فيه لدى كل مناهضي السلطوية الأمريكية وعلى رأسهم مجموعة البريكس ومن بينها إيران.

4-حماية الاستثمارات والمصالح الإسرائيلية :حيث إن واحدة من أهم أسباب الحرب الجارية بالنسبة للجانب الإسرائيلي تكمن في حماية المصالح الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، والحد من التمدد الاقتصادي الإيراني الذي يمثل تهديداً مباشراً لخططها الإقليمية. فالتنافس على "مركزية الطاقة"، يعد أحد

الأسباب، حيث تسعى إسرائيل لتسويق نفسها كمركز إقليمي لتصدير الغاز لشرق المتوسط وأوروبا، وترى في الاستقرار الاقتصادي الإيراني أو رفع العقوبات عنها منافساً قد يعطل هذه الطموحات.

5-فرضيات الممرات الاقتصادية البديلة :فالحرب الدائرة هي في الأساس صراع نفوذ كامن يدور أيضاً حول "الممرات التجارية"؛ حيث تتنافس مشاريع الربط بالسكك الحديدية والبرية التي تدعمها إيران مع مشاريع ممرات بديلة (مثل الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي) التي تهدف لتجاوز النفوذ الإيراني، مقابل ممرات مثل أشدود عجمان وغيرها .ومن ثم فإن الممرات الاقتصادية البديلة تُبنى على افتراضات تعزيز المرونة الجيوسياسية، وتقليل أوقات وتكاليف النقل، وتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال تنويع طرق التجارة بعيدًا عن المسارات المزدحمة أو عالية المخاطر. وتفترض هذه الممرات أن الاستثمار الكبير في البنية التحتية الجديدة والتوافق التنظيمي يمكن أن يُنشئا مراكز جديدة فعّالة تربط بين مراكز الإنتاج والاستهلاك.

6-اقتصاديات "محور المقاومة" والتكاليف الأمنية :حيث تعتبر الولايات المتحدة وإسرائيل أن الدعم المالي الإيراني لحلفائها في المنطقة (في لبنان، اليمن، العراق) يرفع من "تكلفة الأمن" بالنسبة لهما ولحلفائهما. فالصراع يهدف إلى تجفيف المنابع المالية التي تغذي هذه التحركات، مما يقلل من الأعباء الاقتصادية العسكرية المفروضة على المعسكر الغربي.

ثانياً: حالة الاقتصادات أثناء الحرب:

رغم تصاعد النزاع، يبدو الاقتصاد الأمريكي في وضعية مختلفة مقارنة بالحروب السابقة. تشير توقعات Wells Fargo إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 2.3% في عام 2026، مدعوماً بسياسات مالية توسعية وانخفاض حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية. لكن الحرب أضافت طبقة جديدة من التعقيد، حيث ارتفع سعر خام برنت بنسبة 52% منذ اندلاعها ليصل إلى نحو 110 دولارات للبرميل.

وحذرت كريستالينا جورجيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، من أن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة قد يرفع التضخم العالمي بما يصل إلى نقطتين مئويتين، ويخفض الناتج العالمي بمقدار نقطة مئوية واحدة إذا استمرت الأسعار فوق 100 دولار لمدة عام أو أكثر.

وفي هذا السياق، يواجه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معادلة صعبة بين خفض الفائدة لدعم النمو والحفاظ على استقرار الأسعار.

وعلى الجانب الآخر، دخل الاقتصاد الإيراني الحرب وهو يعاني من أضعف حالاته منذ عقود. فإضافة إلى العقوبات القائمة، توقف جزء كبير من الصادرات النفطية بسبب تعطل الملاحة في مضيق هرمز، رغم أن إيران تمكنت من الحفاظ على تصدير نحو 2 مليون برميل يومياً في الربع الأخير من عام 2025. لكن التقديرات تشير إلى أن الحرب ستؤدي إلى مزيد من الانكماش، مع توقعات بانخفاض الناتج المحلي بنسبة تجاوز 3% في عام 2026.

كما أن تدفق اللاجئين وتدمير البنية التحتية في المدن المستهدفة سيزيدان من العبء المالي على الحكومة الإيرانية التي تعاني أصلاً من عجز في الموازنة وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي. ووفقاً لبيانات إيرانية رسمية، بلغ معدل التضخم 42.2% في ديسمبر 2025، مع توقعات بارتفاعه إلى مستويات أعلى مع استمرار الحرب.

في المقابل، يبدو اقتصاد الكيان في موقع مختلف نسبياً، رغم تعرضه لضغوط كبيرة. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنحو 3.9% في عام 2026، مدعوماً بقطاع التكنولوجيا الذي يسهم بنحو 17-20% من الناتج المحلي وأكثر من نصف الصادرات. لكن الحرب فتحت جبهة جديدة زادت من الإنفاق العسكري الذي قفز من 28.2 مليار دولار في 2023 إلى 46.5 مليار دولار في 2024، بزيادة 65%، وهو أعلى مستوى منذ حرب الأيام الستة عام 1967.

ولعل هذا التوسع في الإنفاق العسكري أدى إلى عجز في الموازنة وزيادة الدين العام، كما أثار مخاوف من "هجرة العقول" حيث يفكر المهنيون المهرة في مغادرة البلاد بسبب عدم الاستقرار وارتفاع تكاليف المعيشة. وعلى الرغم من ذلك، يظل قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي يتمتع بمرونة استثنائية، حيث جذبت الشركات الناشئة استثمارات جديدة وواصلت الابتكار في مجالات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

ثالثاً: واقع الاقتصاد في البلدان العربية: الخليج ومصر نموذجاً:

تكبدت دول مجلس التعاون الخليجي الخسائر الأكبر من الحرب رغم أنها لم تكن طرفاً فيها. فوفقاً لمصادر إقليمية، استُهدفت منشآت نفطية ومدنية في الإمارات والسعودية وعمان بالهجمات الإيرانية الانتقامية. ووصف رئيس مجلس الخليج للبحوث، عبد العزيز ساجر، الكلفة الاقتصادية بأنها "رهيبة"، مشيراً إلى أن الدول الخليجية تدفع ثمن حرب لم تشنها ولم تؤيدها.

ومن الناحية الرقمية، تشير تقديرات الإسكوا (ESCWA) إلى أن منطقة الدول العربية ذات الدخل المرتفع (التي تضم دول الخليج) ستسجل نمواً بنسبة 4.2% في عام 2026، متراجعاً إلى 3.3% في 2027، مع بقاء معدلات

التضخم منخفضة نسبياً (نحو 2%). لكن هذه الأرقام تعكس الوضع قبل الحرب، فمع تصاعد النزاع وارتفاع أسعار التأمين على الشحنات النفطية وتعطيل الملاحة في الخليج، يتوقع أن تنخفض الإيرادات النفطية الخليجية بنسبة تصل إلى 20% في الربع الثاني من 2026.

بالنسبة لمصر، تمثل الحرب تحدياً إضافياً لاقتصاد كان قد بدأ يظهر مؤشرات تعافٍ ملحوظة. فقد أعلن وزير المالية المصري أحمد كجوك تحقيق فائض أولي قياسي بلغ 435 مليار جنيه (نحو 2.5% من الناتج المحلي) في الفترة من يوليو إلى مارس، رغم تراجع إيرادات قناة السويس بمقدار 110 مليار جنيه وزيادة دعم الطاقة بمقدار 150 مليار جنيه.

كما انخفض معدل التضخم من 33.3% في مارس 2024 إلى 13.6% في مارس 2026، وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 47.7 مليار دولار، لكن حرب إيران طرحت تحديات جديدة: تعطل الملاحة في البحر الأحمر ومضيق هرمز يهدد إيرادات قناة السويس التي كانت تعاني أصلاً، وارتفاع أسعار النفط العالمية يزيد من فاتورة الدعم، فيما يضغط ارتفاع تكاليف الشحن على الميزان التجاري.

رابعاً: العواقب الاقتصادية للحرب وانعكاساتها على البلدان العربية مع التركيز على مصر:

(أ) الدول النفطية (المصدرة): دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت) تمثل دول الخليج الطرف الأكثر تناقضاً في المعادلة الحالية. فمن الناحية الإيجابية البحتة، من المتوقع أن تشهد هذه الدول قفزة غير مسبوقة في الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط. فمع وصول سعر خام برنت إلى 110 دولارات للبرميل (مرتفعاً بنسبة 52% منذ اندلاع الحرب)، فإن الإيرادات النفطية الخليجية قد تشهد زيادة تقدر بنحو 200-250 مليار دولار إضافية سنوياً، مما يعزز الفوائض المالية ويعيد الحياة لمشاريع "رؤية 2030" ومشاريع التنويع الاقتصادي.

لكن الجانب السلبي يحمل مخاطر وجودية. فالهجمات الإيرانية الانتقامية التي استهدفت منشآت نفطية ومدنية في الإمارات والسعودية وعمان كشفت عن هشاشة البنية التحتية الحيوية .ففي عام 2019، أدى هجوم على معامل أرامكو إلى تعليق 5.7 مليون برميل يومياً (نحو 5% من الإمدادات العالمية). ومع تصعيد الحرب اليوم، تتزايد مخاطر تكرار سيناريوهات مماثلة، ليس فقط على مستوى الإنتاج، بل أيضاً على مستوى التأمين البحري للشحنات. كما أن تعطل الملاحة في مضيق هرمز (الذي يمر عبره 20% من النفط العالمي) يعني أن الإيرادات المرتفعة نظرياً قد لا تتحقق عملياً بسبب عدم القدرة على التصدير الآمن.

(ب) الدول المستوردة للطاقة: مصر، الأردن، تونس هذه المجموعة هي الأكثر عرضة لتداعيات الحرب بشكل "كارثي". فمصر التي كانت قد تمكنت من خفض التضخم من 33.3% في مارس 2024 إلى 13.6% في مارس 2026، تجد نفسها أمام موجة تضخمية جديدة تقودها أسعار الطاقة المستوردة. ففاتورة دعم المواد البترولية التي قفزت 150 مليار جنيه إضافية خلال الأشهر التسعة الأخيرة، مرشحة للارتفاع بمقدار 30-40% إضافية إذا استمرت أسعار النفط فوق 100 دولار.

أما الأردن، الذي يعتمد على استيراد 95% من احتياجاته من الطاقة، فسوف يواجه اتساعاً في عجز الميزان التجاري، وضغطاً على الدين العام الذي بلغ 89% من الناتج المحلي .كما أن ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين سيضرب قدرة هذه الدول على تدبير العملة الصعبة، خاصة في ظل تراجع إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج التي قد تتأثر سلباً ببيئة عدم الاستقرار الإقليمي.

(ج) دول الجوار المباشر: العراق، لبنان تقع هذه الدول في منطقة الاضطراب الكلي. فالعراق، الذي يعتمد على استيراد الغاز والكهرباء من إيران بنحو 1.2 مليار قدم مكعب يومياً من الغاز و1200 ميغاواط من الكهرباء، سيواجه انهياراً شبه كامل في شبكات الطاقة إذا توقفت الإمدادات الإيرانية بسبب الحرب. هذا يعني أزمة كهرباء حادة تصل إلى 20 ساعة انقطاع يومياً في الصيف، ما يشل الإنتاج الصناعي والخدمي.

لبنان بدوره يعاني من أزمة اقتصادية مزمنة منذ 2019، لكن الحرب تهدد بفتح جبهة جديدة. فالارتباط الاقتصادي والمالي بين حزب الله وإيران يعني أن لبنان قد يصبح ساحة مالية للعقوبات الثانوية، مما يعطل التحويلات المالية ويزيد من صعوبة استيراد السلع الأساسية. كما أن تدفق النازحين من المناطق المستهدفة سيضيف عبئاً إضافياً على بنية تحتية متهاوية أصلاً.

(د) دول النزاعات القائمة: اليمن، سوريا بالنسبة لهذه الدول، فإن الحرب تعني تفاقماً متسارعاً للأزمة الإنسانية. فاليمن، الذي يعتمد على استيراد 90% من احتياجاته الغذائية، سيشهد ارتفاعاً جنونياً في أسعار السلع الأساسية بسبب زيادة تكاليف التأمين البحري وتعطل سلاسل التوريد عبر البحر الأحمر.

وفي سوريا، فإن ارتفاع أسعار النفط العالمية سيزيد من تكلفة استيراد المشتقات النفطية (التي كانت أصلاً مرتفعة)، مما يؤدي إلى مزيد من تقنين الوقود وانهيار القدرة الشرائية للسكان .كما أن تراجع المساعدات الدولية – التي تتجه أولوياتها غالباً نحو تمويل الجهود الإنسانية في مناطق الصراع المباشر – سيترك هذه

الدول في عزلة اقتصادية أعمق، مع توقعات بارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات تتجاوز 80% في اليمن و 90% في سوريا.

خاتمـة:

تمثل الحرب الصهيو-أمريكية على إيران منعطفاً خطيراً في الاقتصاد العالمي والمنطقة العربية. فبينما تحاول الولايات المتحدة حماية مصالحها وسلاسل توريدها، وإسرائيل تستغل الفرصة لتعزيز تفوقها التكنولوجي والعسكري، فإن الدول العربية – خاصة مصر ودول الخليج – تدفع ثمن تصفية حسابات ليست طرفاً فيها.

تداعيات أزمة الحرب الإيرانية-الأمريكية على الطيران المدني في جمهورية مصر العربية

إعداد

د. أحمد سعيد حامد: دكتوراه الفلسفة، إدارة الأعمال مشرف على أسواق الوصول، مبنى الركاب 3 مدرس إدارة الأعمال، كلية الإدارة، جامعة مسار.

المقدمة : يشكل قطاع الطيران المدني أحد أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد العالمي، حيث يساهم في تعزيز حركة التجارة الدولية والسياحة والاستثمار. وتتعرض صناعة الطيران عادةً لتأثيرات كبيرة نتيجة الأزمات الجيوسياسية والصراعات العسكرية، خاصة في المناطق التي تمثل ممرات استراتيجية لحركة الطيران العالمية.

وفي هذا السياق، أدت الحرب بين الولايات المتحدة وإيران منذ فبراير 2026 إلى اضطرابات واسعة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تم إغلاق العديد من المجالات الجوية وتعطلت حركة الطيران في عدة دول، كما تم تحويل مسارات الرحلات الجوية الدولية إلى مسارات بديلة.

كما أسفرت الأزمة عن ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية نتيجة التوترات في مضيق هرمز الذي يمثل أحد أهم الممرات لنقل الطاقة في العالم، وهو ما انعكس مباشرة على تكاليف وقود الطائرات.

وتشير البيانات والإحصائيات إلى أن تداعيات الحرب الإيرانية–الأمريكية على قطاع الطيران المدني كانت حادة وغير مسبوقة، حيث تم إلغاء أكثر من 5,000 رحلة خلال الأيام الأولى من الأزمة، مع تجاوز إجمالي الإلغاءات 20,000 رحلة، وإغلاق مجالات جوية تمثل نحو 15% من حركة الطيران العالمية. كما ارتفعت أسعار النفط من مستويات تتراوح بين 85–90 دولارًا إلى ما بين 150–200 دولار للبرميل، مما أدى إلى زيادة أسعار وقود الطائرات بشكل كبير. وقد انعكس ذلك على شركات الطيران عالميًا، حيث قُدرت الخسائر بما يصل إلى 100 مليار دولار، مع ارتفاع أسعار التذاكر بنسبة لا تقل عن 10% وقد تصل إلى أكثر من 100% في بعض الأسواق.

كما تشير بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) إلى أن وقود الطائرات يمثل ما بين 25% إلى 30% من إجمالي تكاليف التشغيل لشركات الطيران، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على الوقود نحو 252 مليار دولار في عام 2026، مع استهلاك عالمي يقدر بحوالي 106 مليارات جالون. وقد كان السعر المتوقع لوقود الطائرات قبل الأزمة في حدود 88 دولارًا للبرميل، إلا أنه ارتفع بشكل حاد خلال الأزمة ليصل إلى ما يقارب 175–197 دولارًا للبرميل، مسجلاً زيادة تتجاوز 80% خلال فترة قصيرة. وتعكس هذه المؤشرات مدى حساسية قطاع الطيران للتقلبات

في أسواق الطاقة، خاصة في ظل اعتماد الصناعة بشكل كبير على الوقود كمكون رئيسي في التكاليف التشغيلية.

وتؤكد هذه المؤشرات أن قطاع الطيران المدني في جمهورية مصر العربية يواجه تحديات كبيرة، إلا أنه يمتلك في الوقت ذاته فرصًا استراتيجية للاستفادة من تحول مسارات الطيران العالمية.

وبالنظر إلى موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي ودورها كمحور للنقل الجوي بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، فإن صناعة الطيران المدني المصرية تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بهذه التطورات، الأمر الذي يستدعي تبني منهجية متكاملة لإدارة الأزمة والحد من تداعياتها.

أولاً: طبيعة الأزمة وأبعادها يمكن توصيف الأزمة الحالية بأنها أزمة جيوسياسية إقليمية ذات تأثيرات اقتصادية عالمية، حيث تؤثر في عدة أبعاد رئيسية مرتبطة بصناعة الطيران:

1-البعد الأمني :تسببت العمليات العسكرية والضربات المتبادلة في إغلاق أو تقييد المجال الجوي في عدة دول في الشرق الأوسط، مما أدى إلى إلغاء آلاف الرحلات الجوية وإعادة توجيه الطائرات إلى مسارات بديلة. كما أن استمرار العمليات العسكرية يزيد من احتمالية المخاطر الأمنية للطائرات المدنية التي تمر بالقرب من مناطق النزاع.

2-البعد الاقتصادي :أدت الأزمة إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط ووقود الطائرات، مما يزيد من تكاليف التشغيل بالنسبة لشركات الطيران العالمية. كما بدأت بعض الشركات بالفعل في رفع أسعار التذاكر لتعويض زيادة التكاليف التشغيلية.

3-البعد التشغيلي :أجبرت القيود الجوية شركات الطيران على تغيير مسارات الرحلات الجوية، الأمر الذي يزيد من:

- زمن الرحلات.
- استهلاك الوقود.
- تكاليف التشغيل والصيانة.

كما أدى ذلك إلى تأخيرات كبيرة في الرحلات الدولية.

4-البعد السياحي :تؤدي التحذيرات الأمنية الدولية إلى انخفاض الطلب على السفر إلى بعض دول المنطقة، بما فيها مصر، حيث تسبب الغموض في التحذيرات الدولية في إلغاء عدد من الرحلات السياحية.

ثانياً: انعكاسات الأزمة على صناعة الطيران المدني في مصر:

1- زيادة الضغط على المطارات المصرية :مع إغلاق بعض المجالات الجوية في الشرق الأوسط، أصبحت بعض المطارات الإقليمية، ومنها مطار القاهرة الدولي، نقاط عبور بديلة للرحلات الدولية، مما يزيد من الضغط التشغيلي على البنية التحتية للمطارات .**النتائج المحتملة:**

- زيادة عدد الرحلات العابرة.(Transit flights)
- ازدحام في الحركة الجوية.
- ارتفاع الحاجة إلى خدمات الملاحة الجوية.

2-ارتفاع تكاليف التشغيل لشركات الطيران المصرية :تؤثر زيادة أسعار وقود الطائرات بشكل مباشر على شركات الطيران، حيث يمثل الوقود نسبة كبيرة من تكاليف التشغيل .**التأثيرات المحتملة:**

- زيادة تكلفة الرحلات الجوية .
- انخفاض هامش الربحية.
- احتمالية رفع أسعار التذاكر.

3-تراجع الطلب السياحي :قد تؤدي المخاوف الأمنية العالمية إلى تراجع الطلب على السفر إلى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وهو ما يؤثر على حركة السياحة الوافدة إلى مصر .**التأثيرات المحتملة:**

- انخفاض نسب إشغال الرحلات.
- تراجع العائدات السياحية.
- تأثير على شركات الطيران منخفضة التكلفة.

4-اضطرابات في مسارات الطيران :قد تضطر شركات الطيران إلى تغيير مسارات الرحلات لتجنب مناطق النزاع، مما يؤدي إلى:

- زيادة زمن الرحلات.
- استهلاك أكبر للوقود.
- زيادة الضغط على بعض الممرات الجوية البديلة.

ثالثًا: التحليل الاستراتيجي (SWOT) لصناعة الطيران المدني في جمهورية مصر العربية في ظل تداعيات الحرب الإيرانية–الأمريكية:

يُعد تحليل SWOT من الأدوات التحليلية الاستراتيجية التي تُستخدم لتقييم الوضع الراهن لأي قطاع من خلال تحليل عناصر القوة والضعف داخليًا، والفرص والتهديدات خارجيًا. ويكتسب هذا التحليل أهمية خاصة في ظل الأزمات الجيوسياسية، مثل الحرب الإيرانية–الأمريكية، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على صناعة الطيران المدني.

(أ) نقاط القوة(Strengths) ، وتتمثل 1- :الموقع الجغرافي الاستراتيجي :تتمتع مصر بموقع جغرافي فريد يربط بين ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يجعلها محوراً مهماً لحركة النقل الجوي الدولية .2 - **امتلاك بنية تحتية مطارية متطورة :**تضم مصر عدداً كبيراً من المطارات الدولية والإقليمية، ويعد مطار القاهرة الدولي أحد أكبر المطارات في أفريقيا من حيث القدرة الاستيعابية .3 -**خبرة تشغيلية طويلة في إدارة المجال الجوي :**تمتلك وزارة الطيران المدني المصرية خبرات تشغيلية متقدمة في إدارة الحركة الجوية والتعامل مع الأزمات الإقليمية .4 -**وجود شركة طيران وطنية قوية :**تمثل مصر للطيران ركيزة أساسية لصناعة الطيران المصرية، حيث تمتلك شبكة خطوط دولية واسعة .5 .**شبكة واسعة من اتفاقيات النقل الجوي :**تمتلك مصر العديد من اتفاقيات النقل الجوي الثنائية مع دول العالم، ما يسهل إعادة توجيه الرحلات الجوية في حالات الأزمات.

(ب) نقاط الضعف(Weaknesses) ، وتتجلى .1- :ارتفاع الاعتماد على الوقود المستورد :تعتمد صناعة الطيران المصرية بشكل كبير على وقود الطائرات الذي يتأثر مباشرة بتقلبات أسعار النفط العالمية .2 - **محدودية أسطول الطائرات الحديثة :**لا تزال بعض شركات الطيران الإقليمية تعتمد على طائرات قديمة نسبياً مقارنة ببعض الشركات العالمية .3 -**حساسية القطاع السياحي للأزمات السياسية :**يعتمد جزء كبير

من حركة الطيران في مصر على السياحة الدولية، وهو قطاع شديد التأثر بالأزمات الجيوسياسية .4 -**الضغط على بعض المطارات الرئيسية** :تركز الحركة الجوية بشكل كبير في مطارات محددة مثل:

- مطار القاهرة الدولي.
- مطار شرم الشيخ الدولي .مما قد يؤدي إلى ازدحام تشغيلي في أوقات الأزمات.

(ج) الفرص .1- :(Opportunities) **زيادة حركة الطيران العابرة** :(Transit) إغلاق بعض المجالات الجوية في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى تحويل مسارات الطائرات عبر المجال الجوي المصري .2 -**تعزيز دور مصر كمركز إقليمي للطيران** :يمكن لمصر استغلال الأزمة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للنقل الجوي بين أوروبا وآسيا وأفريقيا .3 -**زيادة الطلب على خدمات الملاحة الجوية** :تزايد حركة الطيران العابرة يرفع الطلب على خدمات الملاحة الجوية التي تقدمها مصر .4- **تطوير مطارات جديدة** :يمكن أن تدفع الأزمة إلى تسريع خطط تطوير المطارات المصرية مثل: (مطار العاصمة الدولي) .5 -**جذب شركات الطيران الدولية** :قد تسعى شركات الطيران العالمية لاستخدام المطارات المصرية كمراكز توقف بديلة.

(د) التهديدات .1 -:(Threats) **ارتفاع أسعار وقود الطائرات** :أي تصعيد عسكري في منطقة الخليج قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما يزيد تكاليف التشغيل لشركات الطيران .2 -**إغلاق أو تقييد بعض الممرات الجوية** :التوترات العسكرية قد تؤدي إلى إغلاق بعض الممرات الجوية الحيوية في الشرق الأوسط .3 -**تراجع الطلب السياحي** :قد تؤدي المخاوف الأمنية العالمية إلى انخفاض الطلب على السفر إلى المنطقة .4 -**المخاطر الأمنية للطيران المدني** :قد تزيد احتمالات المخاطر الأمنية للطائرات المدنية في مناطق النزاع أو بالقرب منها.

وتتجلى الاستراتيجيات الناتجة من تحليل:SWOT

1-استراتيجية (SO) استغلال القوة لتعظيم الفرص:

- تحويل مصر إلى مركز إقليمي للطيران.
- زيادة الرحلات العابرة عبر المجال الجوي المصري.

2-استراتيجية (ST) استخدام القوة لمواجهة التهديدات:

- تعزيز أنظمة السلامة الجوية.
- تطوير إدارة المجال الجوي لتجنب مناطق النزاع.

3-استراتيجية (WO) معالجة نقاط الضعف عبر الفرص:

- تحديث أسطول الطائرات.
- تطوير البنية التحتية للمطارات.

4-استراتيجية (WT) تقليل نقاط الضعف والتهديدات:

- إنشاء خطط طوارئ لقطاع الطيران.
- تنويع مصادر الإيرادات لشركات الطيران.

رابعاً: استراتيجية إدارة الأزمة في قطاع الطيران المصري:

1-تشكيل خلية إدارة أزمة، تضم ممثلين عن:

- وزارة الطيران المدني.
- سلطة الطيران المدني.
- شركة مصر للطيران.
- إدارة الملاحة الجوية.
- الأجهزة الأمنية.

ومن مهامها:

- متابعة تطورات الأزمة بشكل مستمر.
- اتخاذ قرارات تشغيلية سريعة.
- التنسيق مع المنظمات الدولية للطيران.

2-تعزيز إجراءات السلامة الجوية:

- متابعة التحديثات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي.(ICAO)
- تحديث خرائط المخاطر الجوية.
- إصدار نشرات ملاحية للطائرات.

3-إدارة التكاليف التشغيلية :يمكن لشركات الطيران المصرية اتخاذ إجراءات مثل:

- تحسين كفاءة استهلاك الوقود.
- إعادة جدولة الرحلات.
- استخدام طائرات أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة.

4-تنويع الأسواق السياحية :لتقليل أثر انخفاض الطلب من بعض الأسواق يجب:

- التوسع في أسواق السياحة الآسيوية.
- استهداف السياحة الإفريقية.
- تطوير برامج سياحة الترانزيت.

5-تعزيز البنية التحتية للمطارات:

- زيادة القدرة الاستيعابية للمطارات.
- تطوير أنظمة إدارة الحركة الجوية.
- تحسين خدمات المسافرين.

خامساً: سيناريوهات تطور الأزمة:

(1) السيناريو الأول: التصعيد العسكري، ويتمثل :استمرار إغلاق المجالات الجوية.

- ارتفاع أسعار الوقود.
- انخفاض حركة السفر.

(2) السيناريو الثاني: احتواء الأزمة، ويتمثل:

- إعادة فتح المجالات الجوية تدريجياً.
- استقرار أسعار النفط.
- عودة حركة الطيران تدريجياً.

(3) السيناريو الثالث: تسوية سياسية، ويتمثل:

- استعادة النشاط الطبيعي للطيران.
- انتعاش حركة السياحة.
- استقرار الأسواق العالمية.

سادساً: التوصيات الاستراتيجية:

1- إنشاء نظام إنذار مبكر للأزمات في قطاع الطيران.
2- تطوير خطط استمرارية الأعمال لشركات الطيران المصرية .
3- تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة المجال الجوي .
4- الاستثمار في الطائرات الحديثة الأقل استهلاكاً للوقود .
5- تعزيز مكانة المطارات المصرية كمراكز عبور دولية.

الخاتمـــة:

تعد الحرب الإيرانية-الأمريكية من الأزمات الجيوسياسية التي تحمل تأثيرات عميقة على صناعة الطيران العالمية والإقليمية. وتواجه صناعة الطيران المدني في مصر مجموعة من التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف التشغيل واضطرابات الحركة الجوية وتراجع الطلب السياحي.

ومع ذلك، يمكن لمصر أن تحول هذه الأزمة إلى فرصة استراتيجية من خلال تعزيز دورها كمركز إقليمي للنقل الجوي، وتطوير قدراتها التشغيلية، وتبني استراتيجيات فعالة لإدارة الأزمات بما يضمن استدامة قطاع الطيران وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ولذلك تُعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وتحديداً السيناريوهات المتعلقة بصراع عسكري شامل يتضمن إيران والولايات المتحدة والكيان الصهيوني - واحتمال دخول بلدان من الخليج العربي - من أكثر العوامل زعزعة للاستقرار الاقتصادي العالمي والإقليمي معاً.

ولأن الاقتصاد العالمي متصدعٌ بالأساس جراء الحروب السابقة مثل الحرب الروسية الأوكرانية وقبلها جائحة كوفيد-19، فإن عواقب الحرب الصهيو-أمريكية على إيران ما هي إلا سلسلة متتالية من هذه الصراعات، والتي تساعد في انتقال الصدمات، مثل اضطرابات إمدادات النفط، عبر التجارة والتضخم والنمو واستجابات السياسة النقدية في الاقتصاد العالمي.

ومن ثم فقد آن الأوان لأن تدرك الدول العربية أن أمنها الاقتصادي لا يمكن أن يظل مرهوناً بتوازنات إقليمية هشة، وأن البديل الاستراتيجي الوحيد هو بناء تكامل اقتصادي عربي قادر على تحويل التحديات المشتركة إلى فرص للتنمية والاستقرار الدائم.

الأمن الغذائي كقضية استراتيجية في ظل التحديات الإقليمية والدولية

إعداد

الباحث / خالد فواز- باحث اقتصادي ومحاضر بالمعاهد الخاصة.

يُعد الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية الجوهرية لأي مجتمع، لا سيما في ظل التحديات المحلية والعالمية المتزايدة؛ فالدولة التي تملك قوت يومها تملك قرارها السياسي والاقتصادي، أما الدولة التي تفتقر لغذائها فإن قرارها يصبح عرضة للضغوط الخارجية. ومن ثمّ، فإن غياب الأمن الغذائي قد يكون دافعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لحدوث الاضطرابات، وغياب الاستقرار، وانتشار الفوضى داخل الدول.

لذلك، أضحى الحفاظ على الأمن الغذائي وتحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتي ضرورة أساسية لتعزيز الأمن والاستقرار، وضمان توازن المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل الدولة.

وقد عرّفت الولايات المتحدة الأمريكية الأمن الغذائي بأنه: قدرة الدولة على توفير احتياجات شعبها من الغذاء، وضمان قدرة الأفراد على الوصول إليه وشرائه في جميع الأوقات والظروف. ويتحقق ذلك من خلال عدة عناصر رئيسة:

1. توافر الغذاء في جميع الأقاليم والمناطق داخل الدولة.
2. قدرة الأفراد الاقتصادية على شراء الغذاء.
3. استمرارية توفر الغذاء في كل الأوقات.
4. أن يكون الغذاء صحياً، وآمناً، ومفيداً للإنسان.

العلاقة بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

توجد علاقة مترابطة بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي؛ فهي علاقة تكاملية وليست مجرد علاقة عكسية أو طردية. فالاكتفاء الذاتي يمثل إحدى أدوات تحقيق الأمن الغذائي من خلال التخطيط الاستراتيجي لتخزين السلع الأساسية لفترات زمنية محددة، مع تجديدها بصورة مستمرة داخل الصوامع والمخازن الاستراتيجية.

وقد جسّد القرآن الكريم هذا المفهوم في قصة نبي الله يوسف -عليه السلام- عندما أوحى الله إليه بتخزين المحاصيل خلال سنوات الرخاء لمواجهة سنوات القحط، وهو نموذج مبكر للتخطيط الاستراتيجي الغذائي وإدارة الأزمات.

ويمكن تصنيف مستويات الاكتفاء الذاتي إلى ثلاثة مستويات:

- **الاكتفاء الذاتي الآمن:** يعتمد بدرجة كبيرة على الإنتاج المحلي مع وجود فائض للتصدير.
- **العجز المتوسط:** يغطي الإنتاج المحلي نحو 50% من الاحتياجات، بينما يتم استيراد النسبة المتبقية.
- **العجز الخطر:** لا يتجاوز الإنتاج المحلي 20–30% من الاحتياجات، وهو وضع شديد الخطورة عند حدوث أزمات دولية أو توقف الإمدادات.

آثار غياب الأمن الغذائي:

يؤدي نقص الغذاء إلى توترات اقتصادية واجتماعية وثقافية، كما يسبب:

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- زيادة معدلات التضخم.
- الضغط على العملة المحلية وانخفاض قيمتها.
- تضرر جميع الطبقات الاجتماعية دون استثناء؛ ففي حال غياب الغذاء تصبح الأموال بلا قيمة حقيقية.

جهود الدولة المصرية لتعزيز الأمن الغذائي: الأسباب والآليات:

تتمثل المخاطر ذات البعد الأمني الاستراتيجي المرتبطة بالأمن الغذائي في اتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الفعلي، وهي فجوة قد تتزايد نتيجة عدة عوامل رئيسة، في مقدمتها: الزيادة السكانية المستمرة، إذ يؤدي ارتفاع عدد السكان إلى تضاعف الطلب على السلع الغذائية الأساسية، مما يفرض ضرورة التوسع في الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاجية لمواكبة هذا النمو.

كما يبرز عنصر المياه باعتباره العامل الحاكم في أي خطة للتوسع الزراعي، الأمر الذي يستوجب الاعتماد على تحلية مياه البحر، والتوسع في معالجة مياه الصرف الزراعي والصحي وإعادة استخدامها في الري وفقاً للمعايير البيئية؛ لتعويض محدودية الموارد المائية التقليدية وضمان استدامة التوسع الزراعي.

إلى جانب ذلك، تمثل التغيرات المناخية العالمية خطراً مباشراً على الرقعة الزراعية؛ سواء عبر ارتفاع درجات الحرارة، أو تراجع خصوبة التربة، أو زيادة معدلات الملوحة والتصحر، وهو ما يتطلب تبني سياسات زراعية مرنة تعتمد على أصناف محسّنة وأكثر تحملاً للظروف البيئية القاسية. كما أن تنويع مصادر الاستيراد يمثل ركيزة أساسية لتقليل المخاطر.

وعليه، عملت الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة على تبني رؤية استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي عبر عدة مشروعات قومية، منها:

- مشروع الدلتا الجديدة: لاستصلاح ملايين الأفدنة.
- مشروع توشكى الخير: لإحياء الزراعة في جنوب مصر.
- التوسع في الصوب الزراعية: لزيادة الإنتاج وترشيد استهلاك المياه.
- تنمية الثروة السمكية: من خلال مشروعات كبرى مثل "غليون" و"الفيروز".
- المشروع القومي للبتلو: لزيادة إنتاج اللحوم والألبان وتقليل الاستيراد.

وقد ساهمت هذه الجهود في تقليل فاتورة الواردات الغذائية، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

خريطة واردات مصر الغذائية:

تعتمد مصر على تنويع مصادر الاستيراد لتأمين احتياجاتها الغذائية، ومن أبرزها:

أ- القمح:

- **روسيا**: نحو 55–62%
- **أوكرانيا**: 25–31%
- **رومانيا**: 4–6%
- **فرنسا**: نحو 3.6%
- دول أخرى مثل كندا وأستراليا والولايات المتحدة.

ب- الزيوت:

- **إندونيسيا وماليزيا** :مصدر رئيس لزيت النخيل (بنسبة تقارب 90%).
- **أوكرانيا وروسيا** :زيوت عباد الشمس والذرة.
- **اللحوم:**
  - **البرازيل** :توفر نحو 60% من احتياجات اللحوم والدواجن المجمدة.
  - **الهند** :تساهم بنحو 25%.
  - **السودان** :مصدر رئيس للماشية الحية.
- **البقوليات** :كندا وأستراليا (العدس والفول).
- **الصين** :تصدير التوابل وبعض المواد الداخلة في الصناعة.

كما تعتمد مصر على أكثر من 113 دولة كمصادر إمداد غذائي، وهو ما يعزز استراتيجية تنويع المخاطر. وفي المقابل، شهدت الصادرات الزراعية المصرية طفرة ملحوظة، خاصة في محاصيل البطاطس والموالح، لتتجاوز قيمتها نحو 11.5 مليار دولار عام 2025.

دور التخزين الاستراتيجي

قامت مصر بإنشاء وتطوير شبكة حديثة من الصوامع، مما ساهم في:

- تقليل الفاقد من الحبوب.
- زيادة القدرة التخزينية.
- توفير احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية يكفي لعدة أشهر (كالقمح، والسكر، والأرز).

تأثيرالتوترات الدولية والحرب المحتملة على الأمن الغذائي

قد تؤثر أي مواجهة عسكرية في منطقة الخليج، لا سيما في "مضيق هرمز"، على الاقتصادين العالمي والمصري من خلال:

- ارتفاع أسعار النفط العالمية.
- زيادة تكاليف التأمين والشحن (التي وصلت في بعض المسارات إلى نحو 300%).
- انخفاض تدفقات العملة الأجنبية عبر قناة السويس.
- ارتفاع معدلات التضخم وأسعار السلع الغذائية.

كما قد يؤدي ذلك إلى:

- نقص الإمدادات العالمية.
- انتشار ظاهرة الاحتكار والسوق السوداء.
- خروج الاستثمارات قصيرة الأجل (الأموال الساخنة).

الرؤية الاستراتيجية المقترحة

يرى الباحث أن الحل يتمثل في:

1. تعزيز التعاون الاقتصادي داخل تجمع "بريكس" واستخدام العملات المحلية في التبادل التجاري.
2. تنويع مصادر الاستيراد من دول لا تعتمد في تجارتها على الممرات المهددة جيوسياسياً.
3. التوسع في الرقعة الزراعية وزيادة معدلات الإنتاج المحلي.
4. دعم الإنتاج المجتمعي عبر تقديم حوافز لتربية الماشية والدواجن والاستزراع السمكي.
5. تشجيع المشاركة المجتمعية لتحقيق الاكتفاء وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الحلول والآليات العملية

يمكن تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج الزراعي في الدولة من خلال مجموعة من الآليات، أهمها:

- **نشر الوعي الزراعي** :عبر حملات توعوية ومؤتمرات تبرز أهمية الزراعة ودور المياه في الدورة الإنتاجية والاقتصادية.
- **تفعيل أدوات الدعم الحكومي** :مثل ربط بعض السلع الاستراتيجية ببطاقات التموين –على غرار نظام نقاط الخبز– لضمان توجيه الاستهلاك نحو المنتجات الأساسية.
- **التوسع في الزراعة الحضرية** :عبر استغلال أسطح المنازل، والمباني، والمصانع، والأراضي الفضاء داخل المدن، لرفد المخزون الاستراتيجي.
- **تحفيز العمالة الزراعية** :في القطاعين العام والخاص لزيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (القمح، والأرز، والقطن) عبر الحوافز المالية والدعم الفني.
- **دعم البحث العلمي**:زيادة الإنفاق على البحث العلمي الزراعي ليصل إلى ما لا يقل عن 3% من الموازنة، وتوفير التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاجية.
- **استصلاح الأراضي الصحراوية** :وتوفير البنية التحتية اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي.
- **الزراعة التعاقدية والإلزامية** :إلزام زراعة المحاصيل الاستراتيجية الضرورية، مع تقليل مساحات المحاصيل الكمالية، والتزام الدولة بشراء المحصول بأسعار السوق العادلة.

- **إحكام الرقابة** :تشديد الرقابة على الأسواق لمنع الاحتكار والمضاربة، وتطبيق عقوبات صارمة على المخالفين لضمان استقرار الأسعار.

الخاتمة

إن قرار وقف الإمدادات الغذائية بين الدول ليس أمراً هيناً، لكنه يظل خطراً قائماً في أوقات الأزمات الدولية؛ ولذلك يجب على الدول الاعتماد على ركيزتين أساسيتين:

1. **تنويع مصادر الاستيراد** :وعدم الارتهان لمصدر واحد لتجنب مخاطر الانقطاع الفجائي.
2. **الاعتماد الذاتي** :الارتكاز أولاً وأخيراً على الإنتاج الزراعي الوطني وتحقيق قدر مرتفع من الاكتفاء الذاتي، بما يضمن توفير الاحتياجات المحلية وتحقيق فائض للتصدير.

المصادر

- **FAO** – Food and Agriculture Organization, Food Security Report.
- **World Bank**, Food Security and Agriculture Outlook.
- **Global Food Security Index** – Economist Intelligence Unit.
- **وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية** –تقارير الأمن الغذائي.
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** .(CAPMAS)
- **USDA** – Foreign Agricultural Service Reports.
- **International Grains Council** (IGC) Reports.
- **UNDP** – Sustainable Development Goals Reports.

القوة القاهرة والحروب الجيوسياسية وأثرها على قطاع النفط وأسواق الطاقة العالمية

إعداد

الباحث/ معمر السليمان - باحث اقتصادي - المملكة العربية السعودية.

مقدمة : يواجه العالم اليوم بيئة جيوسياسية شديدة التعقيد ومتغيرة بسرعة غير مسبوقة، حيث تتداخل الصراعات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية الصارمة، والاضطرابات السياسية مع شرايين أسواق الطاقة، وخاصة النفط. لا يزال النفط يمثل المورد الحيوي الأكبر والمحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد العالمي، حيث يبلغ الاستهلاك العالمي حوالي 102 مليون برميل يومياً.

في هذا السياق المشحون، يبرز مفهوم "القوة القاهرة (Force Majeure) "ليلعب دوراً محورياً في إدارة المخاطر القانونية والاقتصادية بين الدول والشركات العملاقة. القوة القاهرة لم تعد مجرد مخرج قانوني أو بند روتيني يكتب في ذيل العقود، بل تحولت إلى أداة استراتيجية حاسمة لفهم كيفية استجابة الأسواق والشركات للحوادث الكارثية غير المتوقعة.

إن النزاعات العسكرية المعقدة، مثل التوترات المتصاعدة أو الحرب المحتملة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران وحلفائها من جهة أخرى، تقدم نموذجاً صارخاً لكيفية تعطل سلاسل الإمداد الحيوية في لحظات، مما يؤدي إلى موجات صدمة تضرب الأسعار العالمية وتؤثر على كل مستهلك حول العالم.

وبذلك تكمن أهمية الدراسة 1- :**الفهم العميق** :توضيح الآليات القانونية والإدارية المعقدة لتفعيل القوة القاهرة في ظل الفوضى .2 -**التقييم الاقتصادي** :قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على أسواق النفط العالمية بالأرقام والإحصائيات .3 -**صناعة الاستراتيجيات** :دراسة وتطوير استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر للشركات والدول في سياق النزاعات المسلحة الحديثة.

أولاً: القوة القاهرة في ظل النزاعات المسلحة:

1-الإطار التمهيدي الوظيفي للقوة القاهرة :مفهوم القوة القاهرة في سياق النزاعات المسلحة يتجاوز الكوارث الطبيعية ليعبر عن ظرف جيوسياسي أو عسكري استثنائي، خارجي تماماً عن إرادة الأطراف المتعاقدة، ولا يمكن دفعه أو توقعه، ويؤدي إلى شلل تام أو جزئي في العمليات الإنتاجية أو التجارية أو اللوجستية.

هذا الحدث يمكن أن يشمل:

- صراعاً عسكرياً شاملاً أو حرباً بالوكالة: تتضمن إغلاق مسارات ملاحية.
- هجمات سيبرانية أو عسكرية دقيقة: تستهدف منشآت النفط الحساسة أو موانئ التصدير الاستراتيجية.
- تهديداً خطيراً ومستمراً: يمنع شركات التأمين من تغطية رحلات السفن عبر سلاسل الإمداد الحيوية.

2-شروط تحقق القوة القاهرة في أوقات الحرب : لا يكفي مجرد اندلاع حرب لإعلان القوة القاهرة، بل يجب أن تتوافر شروط قانونية صارمة، تحددها عادة غرفة التجارة الدولية:(ICC)

- الحدث خارج السيطرة المطلقة: مثل تعرض المنشآت لغارات جوية أو فرض حصار بحري عسكري يمنع حركة الملاحة.
- عدم التوقع عند التعاقد: لم يكن بالإمكان منطقياً توقع هذا المستوى من تصاعد النزاع أو تحديد موعده عند توقيع العقود طويلة الأجل.
- الاستحالة المادية أو القانونية للتنفيذ: ليس مجرد "صعوبة" أو "خسارة مالية"، بل يجب أن يكون تعطّل الإنتاج أو النقل أو التصدير أمراً مستحيلاً تجاوزه بالوسائل المتاحة.

3-آثار القوة القاهرة على العقود:

- تعليق الالتزامات المؤقت: تجميد فترات التسليم دون اعتبار الطرف المتأخر مخلاً بالعقد.
- تخفيف المسؤولية القانونية والمالية: حماية الشركات من دفع غرامات تأخير باهظة قد تؤدي لإفلاسها.
- إعادة الهيكلة: إمكانية إعادة التفاوض على الأسعار وجدولة الكميات بمجرد زوال الحدث، أو فسخ العقد بالكامل إذا استمرت القوة القاهرة لفترة طويلة (عادة تتجاوز 90 إلى 180 يوماً).

ثانياً: تحليل استراتيجي للحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران:

1-الخلفية الجيوسياسية والأهمية الاستراتيجية : تعتبر منطقة الشرق الأوسط القلب النابض للطاقة العالمية. أي حرب تشمل إيران والولايات المتحدة وإسرائيل تشكل تهديداً وجودياً لإمدادات النفط. تكمن الخطورة في الجغرافيا؛ إذ تقع غالبية حقول النفط الإيرانية والخليجية بالقرب من أو تعتمد كلياً على مضيق هرمز الحيوي.

ويمر عبر مضيق هرمز يومياً ما بين 20 إلى 21 مليون برميل من النفط، وهو ما يمثل حوالي 20% إلى 30% من إجمالي الاستهلاك العالمي، وأكثر من ربع تجارة الغاز الطبيعي المسال (LNG) العالمية.

2-تأثير النزاع المباشر على قطاع الطاقة:

- **الإنتاج) المنبع :(Upstream** - توقف الحقول النفطية ليس فقط بسبب القصف المباشر، بل بسبب إجلاء العمالة الأجنبية والخبراء خوفاً من الاستهداف، أو تعطل شبكات الكهرباء المغذية للمنشآت.
- **النقل) الوسط :(Midstream** - تحول المياه الإقليمية إلى مناطق عمليات عسكرية يهدد السفن الناقلة العملاقة (VLCCs) وخطر الألغام البحرية واستهداف خطوط الأنابيب.
- **التصدير والتأمين** :إعلان موانئ التصدير كمناطق حرب .(War Zones) هذا يؤدي فوراً إلى ارتفاع علاوة مخاطر الحرب (War Risk Premium) التي تفرضها شركات التأمين، والتي قد تقفز من 0.05% من قيمة السفينة لتتجاوز 2% أو 3%، مما يجعل تكلفة النقل غير مجدية اقتصادياً.

3-السيناريوهات المحتملة وتداعياتها:

1- استمرار النزاع بحرب استنزاف :يؤدي إلى استنزاف المخزونات العالمية، ودفع أسعار النفط لكسر حواجز 100-120 دولاراً للبرميل بشكل مستقر.

2-تدخل وسطاء دوليين (الصين، أوروبا) :تخفيف الأزمة وفتح ممرات إنسانية وتجارية آمنة، مما يعيد الأسعار إلى طبيعتها تدريجياً .

3-تصعيد الحرب الشاملة وإغلاق المضائق :سيؤدي إلى شلل عالمي، وإعلان واسع النطاق لحالة "القوة القاهرة" بين كافة الشركات العاملة في المنطقة، وقد يقفز بسعر البرميل لأرقام قياسية غير مسبوقة (فوق 150 دولاراً).

ثالثاً: القوة القاهرة وقطاع النفط (سلسلة الإمداد):

1-مراحل سلسلة الإنتاج وتأثرها بالحرب :قطاع النفط هو سلسلة مترابطة، وانقطاع حلقة واحدة يؤدي لتوقف السلسلة بأكملها:

- **الاستخراج** :توقف أو تقليص الإنتاج في الآبار بسبب الخطر العسكري المباشر.

- **النقل الداخلي** :خطوط الأنابيب البرية ومحطات الضخ (Pumping Stations) تعتبر أهدافاً استراتيجية سهلة للقصف أو التخريب.
- **التكرير) المصب** :(Downstream - نقص المواد الخام (النفط الخام) يؤدي إلى تباطؤ المصافي أو توقفها، مما يسبب أزمة حادة في المشتقات النهائية (البنزين، الديزل، وقود الطائرات).
- **التصدير** :الموانئ البحرية تصبح غير قابلة للتشغيل بمجرد إعلان "القوة القاهرة" من قبل السلطات السيادية لتلك الموانئ.

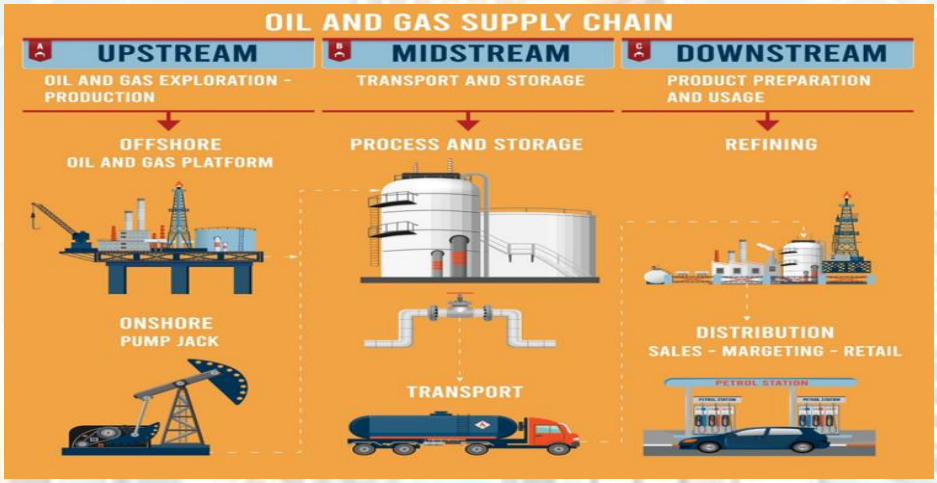

- مؤشر يوضح ارتفاع تكاليف التأمين وعلاوة مخاطر الحرب للسفن التجارية في مناطق النزاع.

2- **دور القوة القاهرة كدرع قانوني و اقتصادي** :في هذه اللحظات الحرجة، تعمل القوة القاهرة كصمام أمان عبر:

- **حماية الشركات من الإفلاس** :تمنع تحميل الشركات تعويضات مليارية بسبب الفشل في تسليم الشحنات.
- **إطار مرن** :تسمح بتعديل الالتزامات التعاقدية وإعادة توجيه الشحنات الموجودة في البحر إلى وجهات أكثر أماناً دون خرق العقد الأصلي.

3-**استراتيجيات إدارة المخاطر الاستباقية للشركات:**

- **تنويع مصادر التوريد** :عدم الاعتماد على منطقة جغرافية واحدة (مثلاً: شراء النفط من بحر الشمال أو حوض بيرميان في أمريكا كبديل للشرق الأوسط).

- **التغطية التأمينية المعقدة** :تأمين التغطية التأمينية ضد المخاطر الحربية (War Risks Insurance) وحماية الأرباح المفقودة(Business Interruption Insurance) .
- **تفعيل غرف الأزمات :(Crisis Rooms)** عقد اجتماعات استراتيجية على مدار الساعة لتقييم المخاطر وتحديث مسارات السفن الفورية عبر الأقمار الصناعية.

رابعاً: تأثير النزاعات على أسواق النفط العالمية:

1- تقلبات الأسعار وعلاوة الخوف :فالأسواق المالية تكره "عدم اليقين" أكثر من الأخبار السيئة نفسها؛ لذا تضخ الحروب ما يُسمى بـ"علاوة الخوف (Fear Premium) "في الأسعار .ووفقًا لتقارير وتقديرات سابقة لوكالة الطاقة الدولية(IEA) ، فإن أي توقف كلي أو جزئي في مضيق هرمز، مصحوباً بإعلان حالة القوة القاهرة، يمكن أن يرفع سعر البرميل بـ 15 إلى 30 دولاراً فوراً في غضون أيام قليلة، بسبب انخفاض "المرونة السعرية للطلب" في المدى القصير (إذ لا يستطيع المستهلكون التوقف عن استخدام الوقود فجأة).

2-التأثيرات الاقتصادية الكلية (الآثار الثانوية) :التأثير لا يتوقف عند محطات الوقود، بل يضرب الاقتصاد العالمي عبر:

- **صدمة التضخم :(Inflation Shock)** ارتفاع تكاليف الطاقة ينعكس فوراً على تكاليف شحن السلع الغذائية والصناعية، مما يؤدي لارتفاع التضخم العالمي.
- **رفع الفائدة** :تضطر البنوك المركزية (مثل الفيدرالي الأمريكي) لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لمحاربة التضخم، مما يبطئ النمو الاقتصادي.
- **الركود التضخمي :(Stagflation)** التأثير الأسوأ على الدول المستوردة للطاقة (مثل أوروبا واليابان والهند)، حيث يترافق ارتفاع الأسعار مع ركود في النمو.

3-استجابة الأسواق المالية:

- **المضاربة والتحوط** :يلجأ المستثمرون إلى شراء عقود الخيارات والعقود الآجلة (Futures & Options) للتأمين ضد المخاطر المستقبلية، مما يزيد من سيولة الأسواق ولكن يزيد من تذبذبها.
- **البحث عن البدائل** :ارتفاع سريع في الطلب على الغاز الطبيعي (الذي قد يتعطل أيضاً) والفحم، وحتى تسريع مشاريع الطاقة المتجددة.

خامساً: الأمن الطاقي العالمي واستراتيجيات البقاء:

1-استراتيجيات الدول لمواجهة إعلانات القوة القاهرة :الدول الكبرى لا تترك أمنها الطاقي للصدفة، وتتبع سياسات صارمة:

- **بناء الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية (SPR):** تمتلك الولايات المتحدة والصين واليابان مخزونات ضخمة تحت الأرض. تشترط وكالة الطاقة الدولية على الدول الأعضاء الاحتفاظ بكميات تغطي 90 يوماً على الأقل من صافي الواردات لاستخدامها فقط عند تعطل الإمدادات العالمية.
- **دبلوماسية الطاقة (Energy Diplomacy):** التحالف مع دول منتجة آمنة لضمان أولوية الإمداد في وقت الأزمات.

2-أهمية الممرات الحيوية وبدائلها:

- **نقطة الاختناق (مضيق هرمز)** :الأهم عالمياً.
- **البدائل المحدودة** :الاعتماد على خطوط الأنابيب التي تتجاوز المضيق، مثل خط أنابيب "شرق-غرب" في السعودية الذي ينقل النفط إلى البحر الأحمر، وخط أنابيب أبوظبي للنفط الخام (ADCOP) الذي ينقل النفط إلى خليج عمان. لكن طاقتها الاستيعابية مجتمعة لا تعوض سوى جزء بسيط (حوالي 6.5 مليون برميل يومياً) من سعة مضيق هرمز.
- **عسكرة الممرات** :تدخل الأساطيل البحرية الدولية (مثل القوة البحرية المشتركة) لمرافقة السفن التجارية وحمايتها من الهجمات لتأخير أو منع إعلان القوة القاهرة.

3-توصيات استراتيجيات المستقبل للدول المستوردة:

- **تسريع الانتقال الطاقي** :الاستثمار الكثيف في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر ليس فقط لحماية البيئة، بل كمسألة أمن قومي لفك الارتباط بنفط مناطق النزاع.
- **توطين سلاسل الإمداد (Friend-shoring):** بناء شراكات طاقة مع دول تشترك في نفس التوجهات السياسية وتتمتع بالاستقرار.

سادساً: رؤية تحليلية استراتيجية متقدمة للمستقبل:

1-أدوات التكنولوجيا وإدارة المخاطر الحديثة :لم تعد إدارة المخاطر تعتمد على الورق فقط:

- **الذكاء الاصطناعي (AI) والبيانات الضخمة :**استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل التوترات السياسية، وتتبع حركة السفن (AIS data) عالمياً، والتنبؤ باحتماليات إغلاق الموانئ قبل حدوثها.
- **صياغة عقود ذكية :(Smart Contracts)** تطوير بنود "القوة القاهرة" في العقود الحديثة لتكون أكثر تحديداً، مع استخدام تكنولوجيا "البلوكتشين" لتفعيل التعليق أو التعويض التلقائي فور إثبات وقوع الحدث من جهات محايدة.

2-قراءة مستقبلية لأسواق الطاقة :فمن المتوقع أن تصبح حالة التوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وبحر الصين الجنوبي هي "الوضع الطبيعي الجديد.(The New Normal) "

هذا يعني أن شرط "القوة القاهرة" سيتحول من بند مهمل في نهاية العقود، إلى السطر الأول الذي يتفاوض عليه كبار المحامين والمديرين التنفيذيين. ستشهد الأسواق انقساماً تدريجياً، حيث سيفضل المشترون دفع أسعار أعلى مقابل النفط المأمون من مناطق مستقرة، على شراء النفط الرخيص المحفوف بمخاطر إعلان القوة القاهرة من مناطق النزاع.

الخاتمة:

لم يعد مصطلح "القوة القاهرة" مجرد عذر قانوني لتجنب الالتزامات؛ بل هو اليوم أداة استراتيجية وقانونية واقتصادية حيوية تعكس مدى هشاشة أو مرونة النظام الاقتصادي العالمي.

تُعد التوترات والحروب المحتملة، كالتي بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، تجسيداً حياً لكيفية تقاطع السياسة بالنفط. إن إطلاق صاروخ واحد أو احتجاز ناقلة واحدة في مضيق هرمز يكفي لإرباك ميزانيات دول، ورفع نسب التضخم، وتعطيل سلاسل إمداد تمتد عبر القارات.

إن الفهم العميق لآليات القوة القاهرة، مقروناً بالتحليل الاستراتيجي الاستباقي للأسواق والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، لا يوفر فقط حماية قانونية للشركات، بل يرسم خارطة طريق اقتصادية للدول للنجاة

من صدمات الطاقة المتكررة، وضمان استمرار دوران عجلة الحياة في عالم تزداد فيه الصراعات حدة يوماً بعد يوم.

التوازن الخارجي تحت وطأة الجيوسياسية: تحليل تأثير الصراعات الإقليمية على ميزان المدفوعات في الشرق الأوسط

إعداد

الباحثة/ نورهان محمد : باحث اقتصادي.

مقدمة :شهد الشرق الأوسط خلال الأيام الأخيرة وتيرة متسارعة غير مسبوقة من الأحداث الجيوسياسية، بدأت بشن هجوم مشترك أمريكي-إسرائيلي واسع النطاق على إيران في 28 فبراير 2026، استهدف قيادات عليا ومنشآت عسكرية ونووية، مما أسفر عن مقتل المرشد الأعلى علي خامنئي وعدد من كبار المسؤولين العسكريين والدفاعيين.

ودخل الصراع يومه الخامس بحلول 4 مارس 2026 وسط تصعيد متبادل، حيث ردت إيران بضربات صاروخية وهجمات بطائرات مسيرة على قواعد أمريكية في الخليج وعلى أهداف في السعودية والكويت والبحرين، بالإضافة إلى استهداف سفن تجارية قرب مدخل الخليج، مما أثار مخاوف من تعطل تدفق النفط عبر مضيق هرمز الذي يمر منه نحو 34% من تجارة النفط البحرية العالمية، وتزامن ذلك مع استمرار التوترات في ساحات أخرى.

إذ بقي وقف إطلاق النار في غزة (منذ أكتوبر 2025) عرضة للانتهاكات، بينما شهد اليمن مواجهات متجددة منذ ديسمبر 2025 بين المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً وقوات الحكومة المدعومة سعودياً، وسط محاولات تركية وإسرائيلية للتدخل في سوريا ما بعد سقوط نظام الأسد. وقد أدى هذا التصعيد السريع إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة تزيد عن 5% في يوم واحد، مع تقديرات أولية من صندوق النقد الدولي تشير إلى أن التأثير الاقتصادي العالمي سيعتمد على مدة الصراع ومدى الضرر في البنية التحتية والطاقة.

وبذلك يهدف هذا المقال التحليلي إلى فحص التداخل المعقد بين التصعيد الجيوسياسي الراهن في الشرق الأوسط وبين المؤشرات الاقتصادية الخارجية لدول المنطقة، وذلك من خلال عدسة ميزان المدفوعات كمرآة دقيقة لهيكل الاقتصاد الخارجي.

ففي ظل الوتيرة المتسارعة للأحداث التي أعادت رسم خريطة التحالفات والمخاطر الأمنية، يبرز السؤال المحوري: كيف تترجم الصراعات السياسية والعسكرية المباشرة – سواء في إيران أو امتداداتها الإقليمية – إلى

صدمات في الحساب الجاري والحساب المالي، وما هي انعكاساتها على استدامة النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي في دول مثل مصر ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الاقتصادات المستوردة أو المصدرة للطاقة؟

أولًا: ميزان المدفوعات كأداة تحليلية لهيكل الاقتصاد الخارجي في الشرق الأوسط

يُعد ميزان المدفوعات أداة أساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث يوفر إطاراً منهجياً لفهم التفاعلات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي؛ حيث يتكون ميزان المدفوعات من حسابين رئيسيين: الحساب الجاري، الذي يسجل التدفقات الجارية مثل تجارة السلع والخدمات، والدخل الأولي (مثل الأجور والأرباح)، والتحويلات الثانوية؛ والحساب الرأسمالي والمالي، الذي يغطي تدفقات رأس المال مثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار في الحافظة.

وهذا الهيكل يجعل ميزان المدفوعات مرآة دقيقة للهيكل الاقتصادي الخارجي، إذ يكشف عن نقاط القوة والضعف في القدرة التنافسية، ومستويات الاعتماد على التمويل الخارجي، ودرجة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية.

وفي هذا الإطار، على مستوى الشرق الأوسط، يعتمد الاقتصاد إلى حد كبير على موارد الطاقة والعمالة المهاجرة، ويبرز دور ميزان المدفوعات في الكشف عن التحديات الناتجة عن التقلبات الجيوسياسية والتغيرات في أسعار الطاقة العالمية.

كما يعكس الحساب الجاري في ميزان المدفوعات القدرة التنافسية التجارية للدولة، من خلال التوازن بين الصادرات والواردات. ففي الشرق الأوسط، يظهر هذا الحساب تباينًا حادًا بين الدول المصدرة للنفط (مثل دول مجلس التعاون الخليجي) والدول المستوردة (مثل مصر والأردن ولبنان).

وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي لعام 2025، سجلت دول المصدرين للنفط فائضاً في الحساب الجاري يبلغ 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعوماً بصادرات نفطية قوية رغم انخفاض أسعار النفط إلى متوسط 66.9 دولاراً للبرميل، مقارنة بـ 79 دولاراً في 2024.

ويعكس هذا الفائض قدرة تنافسية عالية في قطاع الطاقة، حيث شكلت الصادرات النفطية نحو 70% من إجمالي الصادرات في دول مثل السعودية والإمارات، مما ساعد في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية ودعم الاستقرار

النقدي. ومع ذلك، يواجه هذا النموذج تحديات متزايدة مع الانتقال العالمي نحو الطاقة المتجددة، إذ أدى ذلك إلى تضييق الفوائض تدريجياً، مع توقعات بانخفاضها إلى 2.8% في 2026 بسبب زيادة الواردات المرتبطة ببرامج التنويع الاقتصادي مثل رؤية السعودية 2030.

بالمقابل، ففي الدول المستوردة للنفط بلغ العجز في الحساب الجاري 4.2% من الناتج في 2025، مدفوعاً بارتفاع فاتورة الواردات الطاقية والاستهلاكية، مما يشير إلى ضعف في القدرة التنافسية التجارية ويزيد من الضغوط على سعر الصرف والتضخم المستورد.

ويؤكد هذا التباين أهمية ميزان المدفوعات كأداة لتقييم الاستدامة الاقتصادية، حيث يمكن أن يؤدي العجز المزمن إلى أزمات خارجية كما حدث سابقاً في لبنان، بينما يوفر الفائض فرصاً للاستثمار في التنويع.

كما يبرز دور التحويلات النقدية للعمالة المهاجرة كعنصر حاسم في تعزيز التوازن الخارجي، خاصة في الدول المستوردة للطاقة. تعتبر هذه التحويلات جزءاً من الدخل الثانوي في الحساب الجاري، وتشكل مصدراً مستقراً للعملة الأجنبية يساعد في تمويل العجوزات التجارية. وفقاً لبيانات البنك الدولي لعام 2025، بلغت التحويلات إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) نحو 68 مليار دولار، ارتفاعاً بنسبة 4.6% عن 2024، مدعوماً بزيادة الهجرة العمالية إلى دول الخليج.

أما في مصر، فقد ساهمت التحويلات بـ 41.5 مليار دولار، وهو ما يمثل 10% من الناتج المحلي الإجمالي، مما ساعد في تضييق العجز في الحساب الجاري إلى 4.2% ودعم الاحتياطيات النقدية لمواجهة صدمات مثل اضطرابات البحر الأحمر.

كذلك، في الأردن ولبنان فقد بلغت التحويلات 20% و25% من الناتج على التوالي، مما يعكس اعتماداً هيكلياً على هذه التدفقات لدعم الاستهلاك الخاص والاستقرار الاجتماعي.

ومع ذلك، يثير هذا الاعتماد مخاوف بشأن الاستدامة، إذ أدت التوترات الجيوسياسية في 2025-2026، مثل الصراع في الشرق الأوسط، إلى انخفاض مؤقت في التحويلات بنسبة 2-3% في بعض الدول، كما أشارت تقارير صندوق النقد الدولي، مما يؤكد الحاجة إلى سياسات لتعزيز القدرة التنافسية المحلية وتقليل الاعتماد على الهجرة.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت بيانات البنك الدولي أن تكلفة التحويلات في المنطقة انخفضت إلى متوسط 6.4% في 2025، مقارنة بـ 7% في 2024، بفضل التقنيات الرقمية، مما يعزز كفاءة هذه التدفقات كأداة للتنمية.

وفي هذا السياق، ففي الحساب الرأسمالي والمالي، يكشف ميزان المدفوعات عن جاذبية الدولة لتدفقات رأس المال الأجنبي، الذي يمول النمو الاقتصادي ويغطي العجوزات الجارية. في الشرق الأوسط، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نمواً قوياً في 2025، بلغ 45 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي وحدها، ارتفاعاً بنسبة 12% عن 2024، وفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2025.

هذا النمو يعكس جاذبية المنطقة للاستثمارات في القطاعات غير النفطية، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، مدعوماً بإصلاحات مثل تسهيل الملكية الأجنبية في الإمارات والسعودية.

وفي مصر، بلغت تدفقات FDI نحو 11 مليار دولار، مدفوعة بمشروعات البنية التحتية، مما ساعد في تعزيز الاحتياطيات ودعم نمو متوقع بنسبة 4.1% في 2026.

ومع ذلك، يظهر ميزان المدفوعات مخاطر التقلبات، إذ أدت التوترات الجيوسياسية في 2026 إلى هروب بعض رؤوس الأموال، مع انخفاض متوقع بنسبة 5% في تدفقات الحافظة، كما حذرت تقارير IMF ، مما يؤكد أن جاذبية رأس المال تعتمد على الاستقرار السياسي والإصلاحات الهيكلية، حيث يمكن لميزان المدفوعات أن يكشف عن هشاشة التمويل الخارجي في حالات الاضطراب.

وتظهر هذه العناصر القدرة التنافسية التجارية، فالاعتماد على التحويلات، وجاذبية رأس المال في تشكيل الاستدامة الاقتصادية في الشرق الأوسط، يؤدي إلى الارتفاع في قطاع السياحة والتحويلات، وتحسين الحساب الجاري في الدول المستوردة، بينما ساعدت تدفقات FDI في تمويل برامج التنويع في الدول المصدرة، مما أدى إلى نمو إقليمي بنسبة 3.5%، كما أفادت تقارير IMF.

ومع ذلك، مع التصعيد الجيوسياسي في 2026، يتوقع صندوق النقد انخفاضاً في النمو إلى 3.9%، مدفوعاً بانخفاض الصادرات النفطية وتقلص التحويلات، مما يبرز دور ميزان المدفوعات في التنبؤ بالصدمات.

لضمان الاستدامة، يوصي الخبراء بتعزيز القدرة التنافسية من خلال الاستثمار في التعليم والابتكار، وتقليل الاعتماد على التحويلات عبر خلق فرص عمل محلية، وتحسين جاذبية FDI من خلال الشفافية والحوكمة.

وبذلك، يظل ميزان المدفوعات أداة حاسمة لفهم كيفية تداخل هذه العناصر في بناء اقتصاد خارجي مرن، خاصة في منطقة تتعرض لصدمات متكررة.

ثانيًا: آليات تأثير الصراعات على ميزان المدفوعات

يُعد ميزان المدفوعات أداة أساسية لقياس التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن الصراعات الإقليمية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تصعيداً عسكرياً متسارعاً في 2026.

ومع الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي على إيران في 28 فبراير 2026، الذي أدى إلى مقتل المرشد الأعلى علي خامنئي وتصعيد إيراني شمل هجمات على قواعد خليجية، أصبحت الآليات التأثيرية واضحة من خلال أربعة مسارات رئيسية: قناة التجارة الخارجية، قناة الاستثمار الأجنبي، قناة التحويلات، وقناة أسعار النفط والطاقة.

هذه المسارات تتداخل لتعزيز العجز في الحساب الجاري والمالي، مما يهدد استدامة النمو والاستقرار النقدي في المنطقة، وقد يؤدي الصراع المستمر إلى انخفاض النمو الإقليمي بنسبة 0.5-1.5%، مع تضييق الفوائض في دول المصدرين للنفط وزيادة العجوزات في المستوردين.

أ- **قناة التجارة الخارجية** :تشكل قناة التجارة الخارجية المسار الأكثر مباشرة لتأثير الصراعات على ميزان المدفوعات، حيث تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى تعطيل سلاسل الإمداد، مما يقلل من الصادرات ويزيد من تكاليف الواردات.

في سياق التصعيد الراهن في عام 2026، أدى إغلاق مضيق هرمز مؤقتاً إلى توقف حركة الناقلات، حيث يمر منه نحو 34% من تجارة النفط البحرية العالمية، مما أثار مخاوف من نقص إمدادات الطاقة وارتفاع تكاليف النقل. فقد توقفت حوالي 150 سفينة تجارية قرب مدخل الخليج، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن بنسبة تصل إلى 20% للطرق البديلة عبر رأس الرجاء الصالح. وهذا التعطيل يؤثر بشكل خاص على صادرات الطاقة من دول الخليج، حيث انخفضت صادرات النفط بنسبة تقارب 15% في الأيام الأولى من الصراع، مما يعمق الفجوة في الميزان التجاري لدول مثل السعودية والإمارات.

بالإضافة إلى ذلك، ترتفع تكلفة النقل والخدمات اللوجستية بسبب زيادة أقساط التأمين على السفن، حيث بلغت التكاليف الإضافية لشركات الشحن -مثل ميرسك- 10-15% من القيمة الإجمالية للشحنات، وهذا الارتفاع ينعكس على الواردات، خاصة في الدول المستوردة للطاقة مثل مصر والأردن، حيث زادت فاتورة

الواردات الطاقية بنسبة 8% في الربع الأول من عام 2026، مما يوسع العجز في الحساب الجاري إلى 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك، ينخفض الطلب الخارجي على السلع غير الأساسية بسبب حالة عدم اليقين العالمي، حيث تراجعت صادرات القطاعات غير النفطية مثل المنسوجات والإلكترونيات بنسبة 25% في دول المنطقة، وهذا التراجع يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، مما يضغط على سعر الصرف ويزيد من التضخم المستورد، محولاً الصراعات السياسية إلى صدمات اقتصادية خارجية طويلة الأمد.

ب- قناة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر: تعمل قناة الاستثمار الأجنبي كمسار حاسم لتدفقات رأس المال، حيث يؤدي التصعيد الجيوسياسي إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة المخاطر المدركة، مما يقلل من جاذبية المنطقة.

ففي أعقاب الهجمات على إيران في عام 2026، شهدت دول الخليج هروباً للاستثمارات بنسبة تصل إلى 5% في تدفقات الحافظة، مدفوعاً بارتفاع مؤشر المخاطر السياسية في الشرق الأوسط إلى أعلى مستوياته منذ عام 2011. هذا الخروج يعكس تراجع الثقة، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في المنطقة بنسبة 10% مقارنة بعام 2025، كما أشارت تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في يناير 2026، مع تركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية محدودة مثل مراكز البيانات والرقائق.

كما يزداد ارتفاع مخاطر الاقتصادات المستهدفة من تكاليف الاقتراض، حيث ارتفعت عوائد السندات في دول الخليج بنسبة 2-3%، مما يعيق تمويل المشاريع الكبرى مثل "رؤية السعودية 2030". وفي دول مثل مصر والأردن، انخفضت تدفقات (FDI) بنسبة 12% في الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 11 مليار دولار في عام 2025، بسبب التوترات المجاورة، مما يوسع العجز في الحساب المالي ويقلل من القدرة على تمويل الاستثمارات المنتجة، ويؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الرسمية، مما يضغط على الاستقرار النقدي ويحول الصراعات إلى أزمات مالية مزمنة، مع توصيات بتعزيز الإصلاحات الهيكلية لاستعادة الثقة.

ج- قناة التحويلات وعوائد العاملين بالخارج: تؤثر قناة التحويلات بشكل مباشر على الحساب الجاري، حيث تقلل الصراعات من تدفقات العمالة المهاجرة وتحويلاتها، مما يضغط على الدول المصدرة للعمالة. في عام 2026، أدى التصعيد في الخليج إلى انخفاض التحويلات إلى مصر بنسبة 2-3%، حيث بلغت 41.5 مليار دولار

في عام 2025 قبل التراجع، كما أفاد البنك المركزي المصري (فبراير 2026) وتقارير صندوق النقد الدولي (مارس 2026).

وفي الأردن ولبنان، انخفضت التحويلات بنسبة 4.5% لتصل إلى 4.5 مليار دولار، مع توقعات بانخفاض إضافي بنسبة 10% بسبب عدم اليقين في دول الخليج، كما أشارت بيانات البنك المركزي الأردني. وهذا التراجع يوسع العجز في الحساب الجاري إلى 4.2% في مصر، مما يزيد من الضغوط على سعر الصرف والتضخم. إن الاعتماد الهيكلي على التحويلات، التي تشكل 10-25% من الناتج في هذه الدول، يجعل الصراعات تهديداً للاستقرار الاجتماعي، مع توصيات بتعزيز الفرص المحلية لتقليل الهجرة.

د- قناة أسعار النفط والطاقة :تُعد قناة أسعار النفط والطاقة المسار الأكثر تقلباً في تأثير الصراعات الإقليمية على ميزان المدفوعات، حيث تؤدي التقلبات الحادة في الأسعار إلى تغييرات جذرية في العائدات النفطية للدول المصدرة وميزانيات الدول المستوردة، مما ينعكس مباشرة على الحساب الجاري والحساب المالي.

ففي سياق التصعيد العسكري في عام 2026، ارتفعت أسعار برنت بنسبة تصل إلى 13% في الأيام الأولى بعد الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي على إيران في 28 فبراير، لتبلغ 82.88 دولاراً للبرميل بحلول 5 مارس 2026، مع ارتفاع يومي بنسبة 1.81% وشهري بنسبة 21.79%.

وهذا الارتفاع يعزز العائدات للدول المصدرة للنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث زادت العائدات النفطية بنسبة 6-8% في الفترة الأولى من الصراع، لكنه في الوقت نفسه يضغط على الدول المستوردة مثل مصر والأردن، حيث ارتفعت تكاليف الاستيراد بنسبة 10%، مما يوسع العجز في الحساب الجاري ويزيد من الضغوط التضخمية.

كما يبرز التركيز على دور مضيق هرمز كعنصر حاسم في التجارة العالمية للطاقة، إذ يمر من خلاله حوالي 34% من تجارة النفط البحرية العالمية وحوالي 30% من الغاز الطبيعي المسال، مما يجعله نقطة اختناق استراتيجية تؤثر على الاقتصاد العالمي.

وفي أعقاب الهجوم على إيران، أعلن الحرس الثوري الإيراني إغلاقاً مؤقتاً للمضيق، مما أدى إلى توقف حركة السفن التجارية وتراكم أكثر من 150 ناقلة نفط وغاز في المياه المفتوحة قرب مدخل الخليج. هذا الإغلاق أثار مخاوف من نقص إمدادات الطاقة العالمية، حيث انخفض مرور السفن عبر المضيق بنسبة تصل إلى 70% بحلول 2 مارس 2026.

ولقد أدى ذلك إلى زيادة تكاليف الشحن بنسبة 20% للطرق البديلة مثل رأس الرجاء الصالح، وارتفاع أقساط التأمين على السفن بنسبة 10-15%. هذه الاضطرابات لا تقتصر على النفط، بل تمتد إلى الغاز الطبيعي المسال، حيث تعتمد قطر على المضيق لتصدير 30% من إنتاجها العالمي، مما يهدد بارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا وآسيا بنسبة تصل إلى 20% إذا استمر الإغلاق لأسابيع.

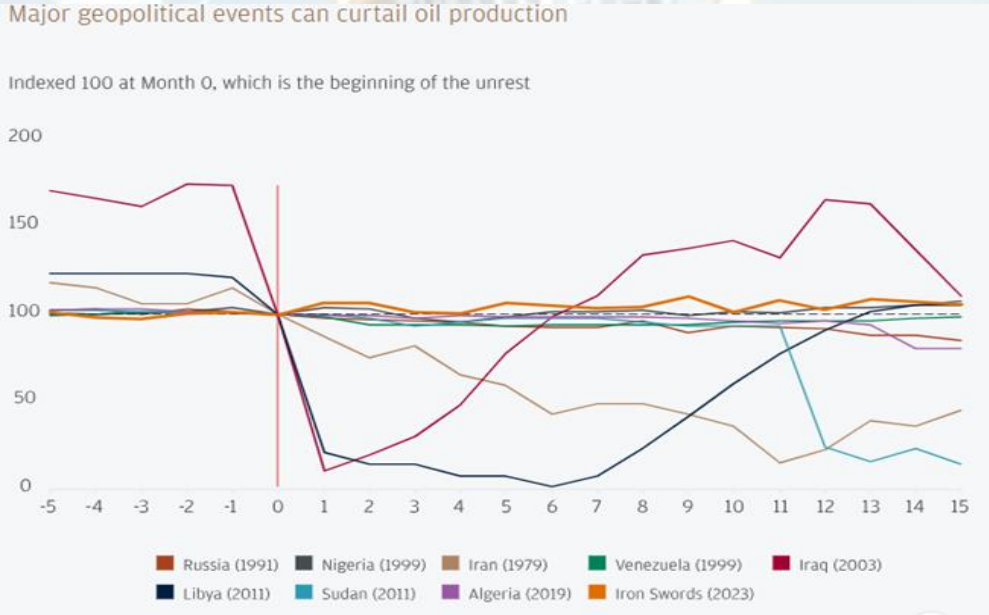

وفي المقابل، على جانب إيران، يعكس رد الفعل العسكري استراتيجية دفاعية تهدف إلى تعطيل التجارة العالمية كوسيلة للضغط على التحالف الأمريكي-الإسرائيلي، حيث شنت إيران هجمات صاروخية وبطائرات مسيرة على قواعد أمريكية في الخليج وعلى أهداف في السعودية والكويت والبحرين والإمارات وقطر.

ولقد أدى ذلك إلى إصابة ثلاث سفن تجارية قرب مدخل الخليج، وهذه الهجمات أدت إلى غرق سفينة حربية إيرانية من قبل غواصة أمريكية، وتدمير منشآت نفطية سعودية مثل مصفاة رأس تنورة، مما قلل الصادرات النفطية الخليجية بنسبة 15% مؤقتاً. وهذا التصعيد يوسع التأثير على التجارة العالمية، حيث أدى إلى تعليق عمليات الشحن لشركات مثل ميرسك وهاباج لويد، وزيادة تكاليف الشحن العالمية بنسبة تصل إلى 20%، مما يهدد بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والغذاء في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.

ويمتد هذا التأثير إلى حسابات رأس المال، حيث يؤدي عدم اليقين في التجارة العالمية إلى هروب الاستثمارات الأجنبية من المنطقة، مع انخفاض تدفقات رأس المال بنسبة 10% في دول الخليج، مما يضغط على الاحتياطيات النقدية ويزيد من تكاليف الاقتراض.

وبذلك، يتطلب هذا الوضع سياسات سريعة للتنويع الاقتصادي، مثل تعزيز الطاقة المتجددة وتوسيع خطوط الأنابيب البديلة في السعودية والإمارات، لتقليل الاعتماد على مضيق هرمز وتعزيز المرونة الخارجية في ميزان المدفوعات.

ثالثًا: التحديات والسياسات المطلوبة لتعزيز الصمود الخارجي في ظل الصراعات الإقليمية:

تعكس آليات التصدي إطارًا متكاملًا لإدارة الصدمات الخارجية، حيث تعمل بشكل مترابط على تحسين مكونات ميزان المدفوعات. فبينما تساهم مرونة سعر الصرف وأدوات التحوط في إدارة الصدمات قصيرة الأجل، يوفر تنويع الاقتصاد وتعميق الأسواق المالية أساسًا للاستقرار طويل الأجل. ويظل نجاح هذه السياسات مرهونًا بقدرة الدول على تحقيق التوازن بين الاستقرار الكلي ومتطلبات النمو الاقتصادي، ويأتي ذلك فيما يلي:

أ- **مرونة سعر الصرف وإدارة السيولة** :تمثل مرونة سعر الصرف آلية تصحيح تلقائي للاختلالات في ميزان المدفوعات، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة – في حالات العجز الخارجي – إلى تعزيز تنافسية الصادرات وتقليص الواردات، مما يحسن رصيد الحساب الجاري تدريجيًا.

وفي المقابل، فإن الحفاظ على سعر صرف جامد في ظل صدمات خارجية يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الدولية وزيادة الضغوط على الحساب المالي نتيجة خروج رؤوس الأموال. وترتبط فعالية هذه الآلية بمرونة هيكل التجارة الخارجية(Elasticities) ، حيث تكون استجابة الصادرات والواردات لسعر الصرف حاسمة في تحديد سرعة التصحيح. كما أن إدارة السيولة عبر أدوات السياسة النقدية (مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة) تساهم في احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن انخفاض العملة، بما يمنع انتقال الصدمة إلى استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي الاقتصادات الناشئة، تمثل هذه السياسة توازنًا دقيقًا بين استقرار العملة وجاذبية الأصول المحلية، حيث إن رفع أسعار الفائدة لدعم العملة قد يحسن تدفقات الحساب المالي (استثمارات المحافظ)، لكنه قد يضغط على النمو المحلي، ما يستدعي مزيجًا دقيقًا من السياسات.

ب- **أدوات التحوط ضد تقلبات الطاقة** :تُعد تقلبات أسعار الطاقة من أهم مصادر عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات، خاصة للدول المستوردة للنفط، حيث تؤدي الارتفاعات الحادة إلى تدهور سريع في الحساب الجاري. وتتيح أدوات التحوط (مثل العقود الآجلة والخيارات) تثبيت تكلفة الواردات أو الإيرادات لفترة زمنية محددة، مما يقلل من تقلبات الميزان التجاري.

وتعمل هذه الأدوات على فصل السياسة المالية عن تقلبات الأسواق العالمية، حيث تُمكّن الحكومات من التخطيط المالي بشكل أكثر استقرارًا، وتجنب التعديلات المفاجئة في الإنفاق العام. كما تقلل من انتقال صدمات أسعار الطاقة إلى التضخم المحلي، وهو ما يخفف الضغط على السياسة النقدية. وعلى مستوى ميزان المدفوعات، تساهم هذه الآلية في تقليل تذبذب الحساب الجاري، وبالتالي الحد من الحاجة إلى تمويل خارجي متقلب عبر الحساب المالي.

ج- **تنويع مصادر النقد الأجنبي** :يمثل تنويع مصادر النقد الأجنبي تحولًا هيكليًا في تكوين الحساب الجاري، حيث يقلل من الاعتماد على مصادر تقليدية عالية التقلب مثل النفط أو التحويلات، ويشمل ذلك توسيع قاعدة الصادرات الصناعية، وتنمية الخدمات القابلة للتصدير، وجذب السياحة، وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويؤدي التنويع إلى تقليل معامل التذبذب في الإيرادات الخارجية، بما يعزز الاستقرار طويل الأجل لميزان المدفوعات.

كما يخلق مصادر أكثر استدامة للنقد الأجنبي مقارنة بالتدفقات قصيرة الأجل المرتبطة بالأسواق المالية، ويرتبط نجاح هذه الاستراتيجية بإصلاحات هيكلية تشمل تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، ورفع الإنتاجية، وهو ما ينعكس إيجابًا على القدرة التنافسية الدولية. وعلى المدى الطويل، يؤدي ذلك إلى تقليص الاعتماد على الحساب المالي كمصدر لتمويل العجز، وتحقيق توازن ذاتي في الحساب الجاري.

د- **تعميق أسواق الدين المحلية** :يمثل الاعتماد على التمويل الخارجي، خاصة قصير الأجل، أحد أبرز مصادر الهشاشة في الحساب المالي، حيث تكون هذه التدفقات عرضة للانعكاس السريع في أوقات الأزمات. وفي هذا الإطار، يساهم تعميق أسواق الدين المحلية في توفير بديل تمويلي مستقر يعتمد على المدخرات المحلية.

ويؤدي تطوير هذه الأسواق إلى تقليل مخاطر التوقف المفاجئ(Sudden Stop) ، وأيضاً يعزز من قدرة الحكومات على إدارة الدين العام بشكل أكثر استدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود سوق دين محلي متطور

يسهم في جذب استثمارات طويلة الأجل، مما يحسن جودة التدفقات في الحساب المالي، ويساهم في بناء منحنى عائد مرجعي، يعزز من كفاءة تسعير الأصول المالية، ويدعم تطور القطاع المالي.

هـ- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي :في ظل الطبيعة العابرة للحدود للصدمات الجيوسياسية، يصبح التعاون الإقليمي والدولي أداة أساسية لتعزيز الاستقرار الخارجي. ويشمل ذلك الحصول على تمويلات ميسرة من المؤسسات الدولية، وتفعيل اتفاقيات تبادل العملات، وتعزيز التكامل التجاري.

بينما على مستوى الحساب المالي، يوفر هذا التعاون مصادر تمويل مستقرة، مثل برامج الدعم من المؤسسات الدولية، مما يقلل الاعتماد على الأسواق المالية المتقلبة. أما على مستوى الحساب الجاري، فإن التكامل الإقليمي يعزز التجارة البينية، ويقلل من تكاليف النقل، ويزيد من مرونة سلاسل الإمداد.

كما تساهم شبكات الأمان المالي الدولية في تقليل مخاطر العدوى المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما ينعكس في استقرار تدفقات رأس المال وتحسين التصنيف الائتماني للدول.

رابعًا: السيناريوهات المحتملة وآليات التصدي في ظل التصعيد الجيوسياسي:

تشير التطورات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط خلال عام 2026 إلى بيئة تتسم بارتفاع غير مسبوق في مستويات عدم اليقين، بما ينعكس بشكل مباشر على استقرار ميزان المدفوعات في دول المنطقة.

وفي هذا السياق، يصبح تحليل السيناريوهات المحتملة أداة أساسية لفهم المسارات الاقتصادية المتوقعة، خاصة في ظل الترابط الوثيق بين أسواق الطاقة والتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية. ويمكن تقسيم هذه السيناريوهات إلى ثلاثة مسارات رئيسية، تختلف من حيث درجة التصعيد وتأثيرها على المؤشرات الخارجية:

(1) سيناريو التصعيد الممتد (High Escalation Scenario): يفترض هذا السيناريو استمرار العمليات العسكرية واتساع نطاقها ليشمل تعطلات جزئية أو كلية في سلاسل الإمداد، خاصة في مضيق هرمز الذي يمثل شريانًا رئيسيًا لتجارة النفط العالمية. في هذه الحالة، من المرجح أن تشهد أسعار النفط ارتفاعات حادة قد تتجاوز 100 دولار للبرميل، وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الفوائض المالية عالميًا لصالح الدول المصدرة للنفط، مقابل تفاقم الضغوط على الدول المستوردة للطاقة.

ينعكس ذلك سلبًا على ميزان المدفوعات في الاقتصادات غير النفطية، حيث ترتفع فاتورة الواردات البترولية، بالتوازي مع تراجع الإيرادات من القطاعات الحساسة مثل السياحة والنقل البحري. كما أن اضطرابات الملاحة قد تؤدي إلى انخفاض إيرادات الخدمات المرتبطة بقنوات التجارة الدولية، بما يعمّق عجز الحساب الجاري. علاوة على ذلك، تتزايد مخاطر خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل نتيجة ارتفاع درجة المخاطر، وهو ما يضغط على العملات المحلية ويزيد من تكلفة التمويل الخارجي. وتُظهر الأدبيات الصادرة عن بنك التسويات الدولية أن مثل هذه الصدمات قد تؤدي إلى ما يُعرف بظاهرة "التوقف المفاجئ" في تدفقات رؤوس الأموال.

(2) سيناريو الاحتواء الجزئي (Contained Escalation Scenario): يقوم هذا السيناريو على استمرار التوترات الجيوسياسية دون الوصول إلى تعطيل كامل لإمدادات الطاقة أو حركة التجارة العالمية، مع بقاء أسعار النفط ضمن نطاق مرتفع نسبيًا ولكن مستقر. في هذا الإطار، تتمكن الأسواق العالمية من امتصاص جزء من الصدمة من خلال إعادة توزيع الإمدادات وزيادة الإنتاج من مناطق أخرى.

بالنسبة لدول الشرق الأوسط، يؤدي هذا السيناريو إلى تأثيرات غير متجانسة، حيث تستفيد الدول المصدرة من تحسن الإيرادات النفطية، بينما تواجه الدول المستوردة ضغوطًا يمكن احتواؤها عبر سياسات اقتصادية مرنة. وتبرز أهمية التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر كعوامل داعمة للاستقرار الخارجي، خاصة في الدول التي تعتمد على هذه التدفقات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي. كما أن استمرار برامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة تلك المدعومة من المؤسسات الدولية، يعزز من قدرة الاقتصادات على امتصاص الصدمات من خلال تحسين ثقة المستثمرين وتقليل تقلبات التدفقات الرأسمالية.

(3) سيناريو التهدئة السريعة (De-escalation Scenario): يفترض هذا السيناريو نجاح الجهود الدبلوماسية في احتواء الصراع خلال فترة قصيرة، بما يؤدي إلى تراجع المخاطر الجيوسياسية واستقرار الأسواق المالية العالمية. في هذه الحالة، تنخفض أسعار النفط تدريجيًا وتتحسن بيئة الاستثمار، مما ينعكس إيجابًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تستفيد الاقتصادات غير النفطية من تعافي قطاعات السياحة والنقل والخدمات، وهو ما يساهم في تحسين الحساب الجاري وتقليل الضغوط على العملات المحلية. ورغم ذلك، قد تواجه الدول المصدرة للنفط تحديات مرتبطة بانخفاض الإيرادات، ما يستدعي تسريع جهود التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على العوائد النفطية.

الخاتمة:

في ظل التصعيد الجيوسياسي المتسارع في الشرق الأوسط، لم يعد ميزان المدفوعات مجرد انعكاس للتفاعلات الاقتصادية التقليدية، بل أصبح مرآة مباشرة لاضطرابات الجغرافيا السياسية وتشابكاتها مع أسواق الطاقة والتجارة والتمويل الدولي. فطبيعة الصدمة الراهنة تتجاوز كونها دورية أو مؤقتة، لتأخذ طابعًا هيكليًا يعيد تشكيل خريطة التدفقات المالية والتجارية، ويعيد تعريف مصادر القوة والهشاشة في الاقتصادات الإقليمية.

وتكشف السيناريوهات المطروحة أن الاقتصادات الأكثر تعرضًا للمخاطر ليست بالضرورة تلك التي تعاني من عجز حالي، بل تلك التي تفتقر إلى المرونة المؤسسية والقدرة على التكيف السريع مع التحولات الخارجية. ففي بيئة تتسم بارتفاع تقلبات أسعار الطاقة، وتزايد مخاطر تعطّل سلاسل الإمداد، وتسارع تحركات رؤوس الأموال، يصبح الحفاظ على الاستقرار الخارجي مرهونًا بمدى قدرة الدول على إدارة الصدمات متعددة الأبعاد، وليس فقط امتصاصها.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء صلابة ميزان المدفوعات يتطلب تحولًا استراتيجيًا يتجاوز الأدوات التقليدية قصيرة الأجل، نحو تبني نموذج تنموي قائم على التنويع الاقتصادي العميق، وتعزيز القدرة التنافسية، وتطوير أسواق مالية قادرة على استيعاب الصدمات. كما تبرز أهمية التكامل بين السياسات النقدية والمالية والتجارية، بما يحقق توازنًا دقيقًا بين استقرار الاقتصاد الكلي وتحفيز النمو.

علاوة على ذلك، فإن المرحلة الحالية تفرض إعادة تقييم دور التعاون الإقليمي والدولي، ليس فقط كآلية دعم في أوقات الأزمات، بل كركيزة أساسية لبناء شبكات أمان اقتصادية قادرة على الحد من انتقال الصدمات وتعزيز الاستقرار الجماعي. فكلما زادت درجة الترابط المنظم بين الاقتصادات، تراجعت حدة التقلبات الفردية وتعززت القدرة على التعافي السريع.

وفي المحصلة، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في تجنب الصدمات، بل في بناء اقتصادات قادرة على تحويلها إلى فرص لإعادة الهيكلة وتعزيز الاستدامة. وعليه، فإن الدول التي ستنجح في المرحلة المقبلة هي تلك التي تستطيع الانتقال من منطق "إدارة الأزمات" إلى منطق "بناء المرونة"، بما يضمن ليس فقط استقرار ميزان المدفوعات، بل أيضًا تحقيق نمو اقتصادي أكثر توازنًا واستدامة في عالم يتسم بعدم اليقين المتزايد.

أولاً: المراجع العربية

- **أوبك.** (مارس، 2026). *تقرير حول الملاحة في مضيق هرمز وتأثيراتها على أسواق النفط العالمية*. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.
- **البنك الدولي.** (يناير، 2026). *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. مجموعة البنك الدولي.
- **برنامج الأغذية العالمي.** (فبراير، 2026). *تقرير الأمن الغذائي في اليمن: التحديات والاحتياجات الإنسانية*. الأمم المتحدة.
- **بيانات وزارة الكهرباء العراقية.** (2025). *التقرير السنوي لواردات الطاقة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية*. وزارة الكهرباء، جمهورية العراق.
- **بيانات وزارة المالية المصرية.** (مارس، 2026). *البيان المالي للأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2026/2025*. وزارة المالية، جمهورية مصر العربية.
- **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).** (مارس، 2026). *النظرة المستقبلية للاقتصاد العربي في عام 2026*. الأمم المتحدة.
- **وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية.** (2024). *تقارير الأمن الغذائي والسلع الاستراتيجية*.
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS).** تقارير المؤشرات الاقتصادية والسكانية.
- **الحمد، علي محمد.** (2020). "القوة القاهرة في العقود التجارية الدولية: دراسة مقارنة في أوقات الأزمات". *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، 15(2)، 78–102.
- **السيف، عبد الله.** (2019). "العلاقات الدولية والطاقة: أمن الإمدادات في الشرق الأوسط". *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، 8(1)، 15–44.
- **العامري، سالم.** (2021). "القوة القاهرة وأثرها في صدمات سوق النفط العالمي". *المنتدى العربي للنفط والطاقة*، 5(3)، 123–146.
- **الزهراني، فهد.** (2022). "العقود الدولية لتجارة النفط وإدارة المخاطر الجيوسياسية: القوة القاهرة نموذجاً". *مجلة القانون الدولي*، 10(4)، 89–110.

- **مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (KAPSARC).** (2023). *تقارير تحليل صدمات أسواق الطاقة والتوترات الجيوسياسية.*

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Alotaibi, T** .(2023) .The development of the Iranian nuclear program and its impact on the security of the Arab Gulf region .*Journal of Administrative Sciences and Politics* ,(2)1 , .50-1
- **Egypt Independent** ,2026) .January .(*A sick economy and growing poverty have fueled Iran's protests* .https://www.egyptindependent.com
- **Hussain, S. J** .(2022) .To Be or Not to Be: Great Power Dilemmas and the Iranian Nuclear Programme .*Journal of Asian Security and International Affairs*.165–150 ,(1)9 ,
- **Institute for National Security Studies [INSS]** .(2022) .*Strategic Assessment* ,Vol. 16, no. 4.
- **International Affairs** .(2026, March). US ignites Iran war, but Gulf Arab states pay the price .*International Affairs Journal*.62-45 ,(2)102 ,
- **International Monetary Fund (IMF)** ,2026) .March .(*IMF raises concern over global inflation, output over Iran war* .NBC39/AFP.
- **Iran International** ,2025) .April 12 .(*How Iran's nuclear program became a crisis in global diplomacy*.
- **iTrade Israel** ,2026) .January .(*Israel's economy in 2026: A tech-driven repricing of risk and opportunity* .iTrade Economics Research.
- **Kelishomi, M. A & ,.Nisticò, R** .(2022) .Employment effects of economic sanctions in Iran .*World Development*.105760 ,151 ,
- **Kutan, A. M., Ahmed, S & ,.Shafiullah, M. (Eds.)** .(2022) .*Economic Integration and Financial Development: Prospects and Issues in Emerging Markets* .Springer Cham.

- **NBC39/AFP** ,2026) .March .(*IMF managing director Kristalina Georgieva warns of global inflation risks amid Middle East conflict*.
- **Oxford Economics** .(2026) .*Iran conflict 2026: Economic impact of US, Israel & Iran tensions*.
- **Patel, K., Hansmeyer, C., Desai, N & ,.Ajit, A** .(2025) .American hegemony at a critical juncture, lessons from history's great powers .*Frontiers in Political Science*.1511913 ,7 ,
- **Poder360** ,2026) .March .(*Israel survives between innovation, fiscal pressure and military spending*.
- **Riboua, Z** ,2026) .February 13 .(*How to counter BRICS and preserve global dollar dominance* .Hudson Institute.
- **Wedbush Securities** ,2026) .January .(*The great tariff-inflation tug-of-war: Why the Fed's 2% target remains elusive in 2026*.
- **Wells Fargo** ,2025) .November *2026* .(*annual economic outlook: Navigating policy shifts and global uncertainty*.
- **Meyer, T** .(2021) .*International Business Law and Force Majeure* .Oxford University Press.
- **Patterson, M** .(2019) .Force majeure and global supply chains .*Journal of International Economic Law*.468–451 ,(3)22 ,
- **Yergin, D** .(2020) .*The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations* .Penguin Press.
- **International Energy Agency (IEA)** .(2024 & 2023) .*World Energy Outlook & Global Oil Market Reports* .Paris: IEA.
- **Hadley, S & ,.Smith, J** .(2020) .Contractual Risk Allocation in Energy Supply Agreements .*Energy Law Journal*.45–23 ,(1)41 ,

- **Suez Canal Authority** .(2024) .*Annual Revenue Report*.
- **World Economic Forum** ,2026) .March .(*Middle East conflict hits shipping, oil prices and other international trade stories*.
- **J.P. Morgan Global Research** .(2026) .*Oil Price Forecast for 2026*.
- **Rahimi, J., et al** .(2023) .Grain trade disruption and food security in MENA.